الفصل الثاني

الجملة الاسمية بين التركيب والدلالة عند ابن هانيء

obeikan.com

مدخل.

قسم النحاة الجملة إلى قسمين:

الأول: الجملة الاسمية.

الثاني: الجملة الفعلية.

وميزوا بين الجملتين بأن الأولى يتصدرها اسم، والثانية يتصدرها فعل، وقد تنبهوا إلى الاستعمالات اللغوية لكل منهما، حيث إن استعمال كل منهما مرهون بالدلالة التي يحققها.

وتنقسم الجملة الاسمية إلى قسمين أيضا:

الأول: مجردة، أو مطلقة، وهي التي خلت من النواسخ، وقد سميت بذلك « للإشارة إلى أن العملية الإسنادية فيها تؤدي وظيفتها دون قيود عليها »[1].

الثاني: مقيدة بإحدى النواسخ: (إن وأخواتها)، (كان وأخواتها)، (كاد وأخواتها)، (ظن وأخواتها)، وسميت كذلك « للدلالة على أن ثمة قيدا قد أحدث تأثيرا لفظيا ومعنويا في العلاقة الإسنادية »[2].

وتطرأ على الجملة الاسمية: مطلقة أو مقيدة، عوارض تركيبية مختلفة: كالذكر والحذف، والتقديم والتأخير.

وسوف أتناول في هذا الفصل الجملة الاسمية في شعر ابن هانيء بالدراسة، حيث أتناول **تعريف الجملة الاسمية ، ودلالة التعبير بها، والأنماط التركيبية المختلفة لها والتي استعملها ابن هانيء، ودلالة التعبير بكل نمط، فابن هانيء استعمل كثيرا من الأنماط التركيبية للجملة الاسمية، كالجملة الاسمية التي تتكون من اسم معرفة مبتدأ، واسم نكرة خبر، أو اسم معرفة مبتدأ، واسم معرفة خبر، وقد يأتي المبتدأ ضميرا، وقد يأتي الخبر فعلا، ولا شك أن المعنى يتغير بتغير النمط التركيبي، وهذا ما حاولنا البحث عنه.**

كما أتناول ما طرأ عليها من عوارض تركيبية: **كالذكر والحذف، والتقديم والتأخير، موضحا ما لهذه العوارض من دلالات دقيقة وبلاغية، إيمانا بأن كل تغيير في بنية التركيب لا بد وأن يكون لدلالة معينة تخدم النص،** « فلكل صورة دلالتها الخاصة التي يختارها البليغ بحسب الأحوال، ففضيلة البيان لا تعود إلى اللفظ من حيث اللفظ، وإنما تعود إلى النظم وترتيب الكلام

([1]) الجملة الاسمية د/ علي أبو المكارم ص21 .

([2]) الجملة الاسمية د/ علي أبو المكارم ص21 .

وفق ترتيب معانيه في النفس »[1].

ثم أتناول بعد ذلك تقييد الجملة الاسمية بإحدى النواسخ، موضحا ما لهذه النواسخ من أثر إعرابي ودلالي على ركني الجملة الاسمية.

ولا شك أن تناول ما سبق منعزلا عن السياق ليس له جدوى، لذلك كان لابد من **الاهتمام بالسياق في الدراسة التحليلية للجملة الاسمية في شعر ابن هانيء، فقد تختلف دلالة البنية التركيبية الاسمية الواحدة باختلاف السياق الذي ترد فيه.**

وقد جاء هذا الفصل مشتملا على مبحثين:

المبحث الأول: الجملة الاسمية المجردة.

المبحث الثاني: الجملة الاسمية المقيدة.

المبحث الأول: الجملة الاسمية المطلقة

[1] بلاغة العطف في القرآن الكريم (دراسة أسلوبية) د/ عفت الشرقاوي ص18 .

obeikan.com

أولا: دلالة الجملة الاسمية.

الجملة الاسمية هي التي « يتصدرها اسم ، مع وقوعه ركنا إسناديا فيها » [1]، كقولنا: (الكتاب مفيد)، أو (في البيت رجل)، فقد بدأت الجملة الأولى باسم مسندا إليه، وكذلك الجملة الثانية ابتدأت باسم، وهو وإن كان مؤخرا، إلا أنه في الأصل مقدم، لأن الحديث عن الصدارة هنا بحسب الأصل.

وتتكون من ركنين أساسيين هما: المبتدأ والخبر.

فالمبتدأ: هو« الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا إليه، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر، مثل: (زيد قائم)، و(ما قائم الزيدان)، و(أقائم الزيدان) » [2]، والخبر: هو « الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع ويصير مع المبتدأ كلاما تاما » [3].

فالجملة الاسمية – بحسب كون المبتدأ مسندا إليه أو مسندا – لها صورتان، ولم يرد في ديوان ابن هانئ إلا صورة واحدة منها، وهي كون المبتدأ مسندا إليه، وقبل التمثيل لها ، تجدر الإشارة إلى دلالة الجملة الاسمية، حتى يكون التمثيل بحسب الشكل والمعنى معا.

فالجملة الاسمية لها دلالات متعددة تختلف باعتبارات ثلاثة:

الأول: باعتبار اختيارها بدلا من الجملة الفعلية:

فمن حيث هذا الاعتبار تفيد الجملة الاسمية تقوي الحكم، فالصبان يعلل امتناع تقديم الخبر إذا كان فعلا على المبتدأ بأن التقديم يؤدي إلى أن « يفوت غرضان تفيدهما الجملة الاسمية: الدوام وتقوي الحكم بتكرار الإسناد، لكن حقق السيد كما في الدماميني أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام وعليه فلا يفوت إلا التقوى » [4].

وقد ذكر البلاغيون أن سبب هذا التقوي هو « أنّ الجملة الاسميّة تشتمل على الحكم بمضمون الجملة مرَّتين.

* فالمرّة الأولى تكون بإسناد الخبر إلى لفظ المبتدأ.

* والمرّة الأخرى تكون بإسناد الخبر وتوابعه وما يتصل به إلى ضمير المبتدأ المستتر في الخبر أو فيما يتصل به أو في توابعه.

([1]) الجملة الاسمية د/ علي أبو المكارم ص17 .

([2]) شرح الرضي على الكافية 1 / 85 .

([3]) شرح المفصل 1/ 87 .

([4]) حاشية الصبان على شرح الأشموني 1/ 210 .

فإذا قلنا: (زيدٌ قائم)، أو (زيدٌ قام) ففي لفظ (قائم)، وفي لفظ (قام) ضميرٌ يعود على (زيد)، فيحصل بذلك إسناد القيام إلى لفظ (زيد)، وإسناده إلى ضميره، قالوا: وإسنادان أقوى من إسناد واحد، إذْ هو بمثابة إعادة الجملة مرّتين على سبيل التأكيد » [1].

كما أن هناك دلالة أخرى تفيدها الجملة الاسمية بهذا الاعتبار ناتجة عن تقديم المسند إليه، وهي الاهتمام والعناية، فالفرق بين (زيد قام)، و(قام زيد) هو العناية بالمسند إليه (زيد).

ومن ثم ليس صحيحا ما ذكره بعض الدارسين المحدثين[2] من أنه لا فرق بين مثل هاتين الجملتين (زيد قام) و(قام زيد)، ومن ثم يجب عدهما من قبيل الفعلية.

الثاني: باعتبار كون الخبر اسما أو فعلا:

ففي هذه الحالة تفيد الجملة الاسمية الحدوث والتجدد إذا كان الخبر فعلا، وتفيد الثبوت والدوام إذا كان اسما، يقول عبد القاهر: « موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شيء. فإذا قلت: (زيد منطلق)، فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد، ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمرو قصير، فكما لا تقصد هاهنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث، بل توجبهما وتثبتهما فقط، وتقضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: (زيد منطلق) لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك، فإذا قلت: (زيد ها هو ذا ينطلق) فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه » [3].

وفيما يلي أعرض بعض النماذج التي وظف فيها ابن هانيء الجملة الاسمية بمختلف صورها لتحقيق دلالة معينة يقتضيها السياق من الدلالات السابقة.

فمن ذلك قوله: [البسيط]

والأرضُ تَبْسُط في خَدِّ الثَّرَى وَرَقاً كما تُنَشَّرُ في حافاتِها البُسُطُ

([1]) البلاغة العربية 1 / 272 .

([2]) مثل الدكتور/ مهدي المخزومي في كتابه: (في النحو العربي: نقد وتوجيه) ص17، 18 ، والدكتور/ فاضل السامرائي في كتابه: (معاني النحو) 2/ 40 .

([3]) دلائل الإعجاز ص174 .

والرِّيحُ تَبْعَثُ **أنفاساً مُعَطَّرَةً** مثل العبيرِ بماءِ الوردِ يَخْتَلِطُ[1]

ف (الأرض تبسط)، و(الريح تبعث) جملتان اسميتان، جاء فيهما الخبر فعلا مضارعا دالا على التجدد والحدوث، وهذا مناسب للسياق، وهو الحديث عن الربيع؛ لأن الخبر هنا ليس أمرا ثابتا للمبتدأ؛ وإنما هو أمر يتكرر حدوثه ويتجدد في فترات معينة، كما أن الجملة الاسمية هنا تفيد التأكيد وتقوية الحكم بإسناد الفعل الواقع خبرا إلى المبتدأ مرة، وإلى ضميره مرة أخرى.

ومن ذلك أيضا قوله: [البسيط]

والشيبُ يضربُ **في فَوْدَيّ بارقَه** **والدَّهْرُ يَقْدَحُ** في شَمْلِي بتبديدِ[2]

وقوله في مدح المعز: [الطويل]

وجيشُك يعتادُ **الهِرَقْلِ بسيفِه** ومن دونه اليمُّ الغُطامِطُ واللُّوبُ[3]

فالجمل الاسمية هنا (والشيب يضرب)، و(الدهر يقدح)، و(جيشك يعتاد) جاء فيها الخبر فعلا مضارعا ليفيد التجدد والحدوث أيضا، وبالإضافة إلى ذلك أفادت التأكيد وتقوية الحكم، وهما دلالتان لا تتحققان بالتعبير بالجمل الفعلية (يضرب الشيب)، و(يقدح الدهر)، و(يعتاد جيشك).

ومن ذلك أيضا: [الطويل]

هم بَعُدوا **عنهم على قُرْبِ دارِهم** **وجحفلُك الدانـي** وأنت بعيدُ[4]

فالشاعر يقول إن بني عباس وبني أمية يبتعدون عن الروم فلا يدافعون عن البلاد الإسلامية، أما جيش المعز فدائما يدنو من الروم ويحاربهم، ولذلك جاء الخبر في الجملة الاسمية الأولى (هم بعدوا) بصيغة الماضي فأفادت تأكيد بعدهم وإسناده لهم، وجاءت الجملة الاسمية الثانية وخبرها اسم للدلالة على ثبوت الخبر ودوامه، أي أن الجيش يكون قريبا من العدو دائما.

يتضح مما سبق أن الشاعر استطاع أن يوظف الجملة الاسمية في تحقيق الدلالات التي يريدها والتي يتطلبها السياق.

([1]) الديوان ص185 ، يصف الشاعر هنا الطبيعة في الربيع.

([2]) الديوان ص90 .

([3]) الديوان ص38 ، يعتاد: يُصَيِّر الشيء عادة له، الغطامط: العظيم الأمواج، اللوب جمع: لابة، وهي أرض ذات حجارة سود.

([4]) الديوان ص101 .

ومن صور الجملة الاسمية أيضا التي وظفها الشاعر في تحقيق دلالة معينة، ما جاء في قوله متحدثا عن أهل محبوبته الذين رحلوا عنه: [الطويل]

هم جَنَبُوا **ذا القلبِ طوعَ قيادِهم** وقدْ يشهدُ الطرفُ الوغى وهو مجنوبُ

وهم جاوزوا **طَلْحَ الشَّواجنِ والغضا** تَخُبُّ بهم جُرْدُ اللقاء السراحيبُ[1]

فاختيار الجملة الاسمية هنا بدلا من الفعلية في قوله: (هم جنبوا)، و(هم جاوزوا) عن طريق تقديم المسند إليه أفاد التأكيد وتقوية الحكم والاختصاص.

ومن ذلك أيضا: [الرمل]

هم أقرُّوا **جانبَ الدَّهرِ** وهم **أصلحوا** الأيامَ مِنْ بَعْدِ الفساد

هم أباحوا **كلَّ ممنوعِ الحِمَى** وأذَلُّوا كلَّ جَبَّارِ العِنادِ

هم أماتوا **حاتما في طيءٍّ** مَيْتَةَ الدَّهرِ وكعباً في إيادِ[2]

فقد تكررت بنية الجملة الاسمية المكونة من ضمير مخبر عنه بفعل في قوله: (هم أقروا – هم أصلحوا – هم أباحوا – هم أماتوا) ، وهذا يفيد التأكيد وتقوية الحكم وتخصيصه بالممدوحين ، وهذا مناسب لسياق المدح، حيث يمدح الشاعر « الأميرين طاهرا وأبا عبد الله الحسين ابني الإمام المنصور بالله وهما أخوا المعز لدين الله »[3]، « ومعاني المديح تحتاج إلى تقرير وتقوية لتأنس بها النفس، ولتكون في الصياغة المطبوعة دليل صدق الشاعر في إحساسه »[4].

وهذه البنية المشكلة للجملة الاسمية والتي تقدم فيها المسند إليه على الخبر الفعلي جاءت كثيرا في الديوان في سياق المدح لتؤدي الأغراض السابقة.

ومن ثم استطاع الشاعر أن يوظف الجملة الاسمية في تحقيق أغراض بلاغية يتطلبها السياق.

ثانيا– الرتبة في الجملة الاسمية.

([1]) الديوان ص34 ، جَنَبَه: قاده إلى جنبه، الطلح: شجر، الشواجن جمع شاجنة، وهي الوادي يكثر شجره، وينبت نباتا حسنا، تخب: تجري بسرعة، السراحيب جمع سرحوب، وهي الفرس الطويلة حسنة الجسم، والضمير (هم) يعود على الأحبة.

([2]) الديوان ص115 ، 116 .

([3]) الديوان ص114 .

([4]) خصائص التراكيب د/ محمد أبو موسى ص171 .

الأصل في الجملة الاسمية أن يأتي المبتدأ أولا ثم الخبر؛«لأن المبتدأ محكوم عليه »[1] وعندما يبتدأ به « يتسنى تعقل المحكوم عليه، وتحصيل صورته في الذهن قبل الحكم»[2].

وهذه العلة التي ذكرها النحاة لمجيء المبتدأ أولا ، والخبر ثانيا هي التي ذكرها البلاغيون أيضا، يقول عبد القاهر الجرجاني: « لم يكن المبتدأ مبتدأ لأنه منطوق به أولا ، ولا كان الخبر خبرا لأنه مذكور بعد المبتدأ ، بل كان المبتدأ مبتدأ ؛ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى ، والخبر خبرا ؛ لأنه مسند ومثبت به المعنى ... ولو كان المبتدأ مبتدأ لأنه في اللفظ مقدم مبدوء به لكان ينبغي أن يخرج عن كونه مبتدأ بأن يقال : (منطلق زيد) ، ولوجب أن يكون قولهم : (إن الخبر مقدم في اللفظ والنية به التأخير) محالا » [3] .

وقد تتغير رتبة كل من المبتدأ والخبر، بأن يتقدم الخبر على المبتدأ وجوبا، أو يتأخر وجوبا، أو يستوي فيه الأمران: التقديم والتأخير، ويكون كل ذلك مرهونا بالمعنى المراد، والغاية البلاغية المتوخاة من وراء ذلك.

وفيما يلي أذكر المواضع التي جاءت في الديوان وقد تقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوبا، والتي تأخر فيها وجوبا، والتي استوى فيها التقديم والتأخير، مع ربط ذلك بالمعنى.

1-تقديم الخبر وجوبا :

هناك مواضع كثيرة ذكرها النحاة يجب فيها تقدم الخبر على المبتدأ وجوبا[4]، ومما جاء من هذه المواضع في ديوان ابن هانيء :

أ-كون التقديم مسوغا للابتداء بالنكرة، كما في قول ابن هانيء:[الطويل]

أقولُ دُمًى وَهْيَ الْحِسانُ الرعابيبُ **ومن دون أستارِ القِبابِ محاريبُ**[5]

فـ (محاريب) نكرة، ولا يجوز الابتداء بها إلا إذا أفادت، وإفادتها هنا تحققت بأمرين، وهما: تقديم الخبر الجار والمجرور ، وهو: (ومن دون أستار القباب)، وكون المجرور مختصا

([1]) الهمع 1 / 102 .

([2]) الجملة الاسمية د/ علي أبو المكارم ص52 .

([3]) دلائل الإعجاز ص189 .

([4]) انظر هذه المواضع في: شرح التسهيل لابن مالك 1 / 300 ، وما بعدها، والهمع 1 / 102 ، وما بعدها.

([5]) الديوان ص34 ، الدمى جمع دمية، وهي الصورة المنقوشة فيها حمرة كالدم، وقد تكون من الرخام، الرعابيب جمع رعبوبة، وهي الجارية الناعمة الحسنة، الماحريب جمع محراب، وهو الشجاع المحارب.

بإضافته إلى معرفة، وقد كان تقديم الخبر شرطا للإفادة لأنه لو تأخر لوقع لبس[1]، حيث يوهم أنه صفة، ومن ثم يتغير المعنى، ومن ثم كان من الواجب تقديمه مراعاة للمعنى.

ومن ذلك أيضا قوله يمدح الخليفة المعز: [الطويل]

وإنَّ أميرَ المؤمنينَ كعهدِهم **وعند أميرِ المؤمنينَ مزيدُ**[2]

فـ (مزيد) هنا نكرة، ولذلك تقدم عليها الخبر (وعند أمير المؤمنين)، منعا لحدوث لبس، وهذا شرط لإفادة النكرة، ومن ثم جواز الابتداء بها.

ب–**كون الخبر له الصدارة**، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

سلوا طيء الأجبال **أين خيامُها** وما أجأٌ إلا حِصانٌ ويَعْبُوبُ[3]

فـ (أين) هنا خبر، وقد قدم وجوبا على المبتدأ (خيامها)؛ لأنه اسم استفهام له الصدارة في الكلام.

ج– **كون الخبر وهو مقدم مفيدا لمعنى لا يفيده حال تأخره**، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

لله إحدى الدَّوْحِ فاردةً ولا لله محنيةٌ ولا جرعاءُ[4]

وقوله: [الطويل]

لله غزوتُهم غداةَ فراقِسٍ وقد استُشِبَّتْ للكريهةِ نارُ[5]

وقوله: [الكامل]

لله عينا مَنْ رأى إخباتَه لمَّا أتاه بريدُها الإجفيل[6]

وقوله: [البسيط]

([1]) انظر شرح التصريح على التوضيح 1/ 174 .

([2]) الديوان ص104 .

([3]) الديوان ص34 ، أجأ: جبل، الحصان: الفرس العتيق، يعبوب: الفرس الكثير الجري.

([4]) الديوان ص10 ، الدوح: الشجر العظيم، المحنية: منعرج الوادي، الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئا.

([5]) الديوان ص147 ، فراقس: موضع، الكريهة: الحرب.

([6]) الديوان ص257 ، الإخبات: الخشوع، والإجفيل: المسرع، والضمير في (إخباته) يعود على المعز.

للهِ **مِنْ سببٍ** باللهِ مُتَّصِلٍ وظِلٍّ عَدْلٍ على الآفاقِ ممدودِ[1]

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

وللهِ فيما شِئْتَ فينا مَشَيَّةٌ فإمَّا فَنَاءٌ مثل ما قيلَ أو خُلْدُ[2]

ففي الأبيات السابقة جاء الخبر ، وهو: (لله) مقدما على المبتدآت: (إحدى الدوح – غزوتهم – عينا – سبب –مشيئة) على الترتيب، وهذا التقديم واجب؛ لأنه أفاد معنى التعجب، حيث إن « العرب ينسبون إلى الله كل شيء يتعجبون منه »[3] ، ولو أخر الخبر هنا لفات معنى التعجب، ومن ثم كان التقديم هنا واجبا.

د– **كون المبتدأ أو ما تعلق به مشتملا على ضمير يعود الخبر**، كما في قوله في مدح المعز: [الطويل]

وما لسماءٍ أنْ تُعَدَّ نجومُها إذا عُدَّ آباءٌ له وجدودُ[4]

فالمبتدأ هنا هو المصدر المؤول من: (أن) والفعل (تُعَد)، وقد اشتمل نائب الفاعل (نجومها) على ضمير يعود على الخبر (لسماء) ، ومن ثم وجب تقديمه؛ لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معا، وهنا لو وضع الظاهر موضع المضمر لما كان تقديم الخبر واجبا، ومن ثم فإن مجيء الضمير في (نجومها) كان عارضا لفظيا أدى إلى تقديم الخبر وجوبا، « وواضح ، أن أبرز ما يؤديه هذا العارض من سمة هي الإيجاز ، فقولنا مثلا : (في الدار صاحبها) ليس بمقام قولنا : (صاحب الدار في الدار) ؛ وذاك لأن الجملة الأولى قائمة على الإيجاز بخلاف الجملة الأخرى فليس فيها من الإيجاز شيء ، والعلة في ذلك هو الضمير ، فإنه مقصود إيجازا واختصارا ، ومن ثم فإن هذا الغرض هو الموجب في التقديم »[5] .

هـ– **كون الخبر مسندا دون أما إلى (أنَّ) المفتوحة المشددة وصلتها**، كما في قوله يصف الخيل: [المتقارب]

ومِنْ رِفْقِها أنَّها لا تُحَسُّ ومِنْ عَدْوِها أنَّها لا تُرَى[6]

([1]) الديوان ص91 .

(28) الديوان ص109 .

([3]) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص7 .

([4]) الديوان ص97 .

([5]) البنى النحوية وأثرها في المعنى ص16 .

([6]) الديوان ص22 .

فيمتنع هنا أن يقال: (أنها لا تحس من رفقها)؛ حتى لا تلتبس (أنَّ) المفتوحة بالمكسورة، وحتى لا تلتبس أيضا بـ (أنَّ) المفتوحة التي بمعنى (لعل)؛ « لأنها إحدى لغاتها ... وهذا الالتباس لا يتأتى مع تقدم الظرف؛ لأن (إنَّ) المؤكدة المكسورة ، و(أنَّ) التي بمعنى (لعل) لا يتقدم معمول خبرهما عليهما »[1] .

2-تأخير الخبر وجوبا.

ذكر النحاة كثيرا من المواضع التي يجب فيها تأخير الخبر، أو تقديم المبتدأ[2]، ومن أكثر هذه المواضع دورانا في الديوان ثلاثة، وهي:

أ-**كون الخبر محصورا فيه**، وهو الواقع بعد إلا، والمتأخر مع إنما[3]، كما في قول ابن هانيء: [المتقارب]

أفيقوا **فما هي إلا اثنتان** إمَّا الرشادُ وإما العمى[4]

وقوله: [الطويل]

سلوا طيءً الأجبالِ أين خيامُها **وما أجأٌ إلا حِصانٌ ويَعْبُوبُ**[5]

وقوله: [الطويل]

وهل نحن إلا مَعْشَرٌ مِنْ عُفاتِه لنا الصافناتُ الجُرْدُ والعَكَرُ الدُّثُرُ[6]

فالخبر في الأبيات السابقة ، وهو: (اثنتان)، و(حصان)، و(معشر) قد جاء مؤخرا وجوبا، لأن المقصود حصر المبتدأ في الخبر، فيكون المعنى على ذلك في البيت الأول قصر القصة في اتصافها بأنها اثنتان فقط، فليس هناك طريقة ثالثة يسيروا عليها في الحياة، وفي البيت الثاني قصر اتصاف (أجا) – وهو أحد جبال طيء – على أنه مشتمل على هذين الشيئين، وهما: الحصان، واليعبوب، أي أنه خلا من جميع الأحبة،وفي البيت الثالث قصرهم على اتصافهم بأنهم معشر متصف بما بعده من الصفات، فلو لم يؤخر الخبر هنا لتغير المعنى المراد.

([1]) شرح التصريح على التوضيح 1 / 174 .

([2]) انظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 2 / 58 ، وما بعدها .

([3]) انظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي 2 / 71 ، 72 .

([4]) الديوان ص25 .

([5]) الديوان ص34 ، و(الحصان): الفرس العتيق ، و(اليعبوب) الفرس كثير الجري .

([6]) الديوان ص138 ، العكر: جمع عكرة، وهي القطعة من الإبل، الدثر: الإبل الكثيرة.

وأما ما جاء في الديوان من تأخير الخبر وجوبا بعد (إنما) ، فمنه قول الشاعر يمدح الخليفة المعز: [الطويل]

ألا **إنَّما الأيامُ أيامُك** التي لكَ الشَّطْرُ مِنْ نَعْمائِها ولنا الشَّطْرُ[1]

فالمقام هنا مقام مدح، ولذلك فإن الشاعر يقصر الأيام على أنها أيام المعز الموصوفة بما جاء بعدها من قوله: (لك الشطر من نعمائها ولنا الشطر)، أي أن الأيام التي لم يعشها الرعية في ظل المعز لا تساوي شيئا.

ومنه أيضا قوله يمدح جعفر بن علي: [الخفيف]

إنما الزابُ جنةُ الخلدِ فيها مِنْ نداه غضارةُ التفويفِ[2]

فالمقصود هنا أيضا قصر منطقة الزاب على اتصافها بأنها جنة الخلد المليئة بالنعم من ندى جعفر بن علي، ولذلك أخر الخبر وجوبا للدلالة على هذا المعنى.

ب-**كون المبتدأ له الصدارة**، كما في قول ابن هانيء: [المتقارب]

ومَنْ لِي بمثلِ سلاحِ الزمانِ فأسطوْ عليه إذا ما سَطَا[3]

فالمبتدأ هنا اسم استفهام وهو (مَنْ)، وأسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، ولذلك قدم وجوبا، وأخر الخبر.

ج- **كون المبتدأ والخبر متساويين في التعريف أو التنكير.**

قد يكون عنصرا الجملة الاسمية متساويين في التعريف أو التنكير، أو يكون أحدهما معرفة والآخر نكرة، وفي هذه الحالة الأخيرة أجمع النحاة على أن المعرفة هي المبتدأ، والنكرة هي الخبر، إلا سيبويه فإنه استثنى من ذلك صورتين يقع فيهما المبتدأ نكرة، والخبر معرفة، وهما:

-(كم) الاستفهامية، مثل: (كم مالك)، فإن (كم) مبتدأ وهي نكرة، وما بعدها معرفة، وذلك حملا لـ (كم) على (مَن) في مثل: (من قائم)، و(من عندك)، و(ومن قام).

-أفعل التفضيل، مثل: (خير منك زيد).

([1]) الديوان ص138 .

([2]) الديوان ص215 .

([3]) الديوان ص27 .

« وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصورتين المبتدأ جريا على القاعدة» [1] .

أما خلافهم فقد وقع فيما إذا كان عنصرا الجملة الاسمية متساويين في التعريف أو التنكير، ويعنيني في هذا المقام ذكر خلافهم فيما إذا كانا متساويين في التعريف، وهذا الخلاف على النحو الآتي:

1-يجب – مطلقا – اعتبار المقدم مبتدأ، والمؤخر خبرا، وممن ذهب إلى ذلك ابن الحاجب[2].

2-يجوز – مطلقا – اعتبار أي منهما المبتدأ والخبر، وممن ذهب إلى ذلك سيبويه، والفارسي[3]، وابن السيد[4].

3-اعتبار المشتق هو الخبر ولو تقدم.

4-اعتبار الأعرف هو المبتدأ، وإن استويا في الرتبة وجب اعتبار المقدم مبتدأ.

5-يجب اعتبار المقدم مبتدأ، والمؤخر خبرا إن لم تكن هناك قرينة تبين المبتدأ من الخبر، أما إن كانت هناك قرينة فيجوز تقديم الخبر، وهو رأي ابن يعيش[5]، والرضي[6] والسيوطي[7]،وابن هشام[8].

وأرى أن الرأي الأخير هو الذي يجب أن يؤخذ به في تحليل النصوص، نظرا لارتباطه بالمعنى وقيامه على أساس منه ، « وإن أي خيار أو ترجيح لا يقوم على هذا الأساس قد يفوت كثيرا من الفوائد ، ويلغي جانبا من المعنى» [9].

ويبدو أن أول من رأى هذا الرأي هو أبو علي الفارسي ، فقد نقل عبد القاهر الجرجاني نصا له من كتاب التذكرة ، يقول : « واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين ، فيجعلهما مبتدأ وخبرا ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه ، فلم تعلم أن المقدم خبر

([1]) الهمع 1/ 100 .
([2]) شرح الرضي على الكافية 1 / 97 .
([3]) الهمع 1 / 100 .
([4]) الهمع 1 / 102 .
([5]) شرح المفصل 1 / 99 .
([6]) شرح الرضي على الكافية 1/ 97 .
([7]) الهمع 1/ 102 .
([8]) مغني اللبيب 2 / 452 .
([9]) البنى النحوية وأثرها في المعنى ص20 .

حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر ، أنشد الشيخ أبو علي في التذكرة، من الخفيف:

نَمْ وإنْ لَمْ أَنَمْ كَرايَ كَرَاكَا[1]

ثم قال: ينبغي أن يكون كراي خبراً مقدماً، ويكون الأصل كراك كراي أي نم وإن لم أنم، فنومك نومي. كما تقول: (قم وإن جلست فقيامك قيامي)، هذا هو عرف الاستعمال في نحوه. ثم قال: وإذا كان كذلك فقد قدم الخبر، وهو معرفة وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبراً. قال: فهو كبيت الحماسة، من الطويل:

بنونا بنو أبنائنا، وبناتُنا بنوهن أبناءُ الرجالِ الأباعدِ [2]

فقدم خبر المبتدأ، وهو معرفة، وإنما دل على أنه ينوي التأخير المعنى، ولولا ذلك لكانت المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها، فافهم ذلك. هذا كله لفظه » [3] .

فالنحاة – وإن ذكروا أن أبا علي الفارسي يجوز اعتبار أي منهما المبتدأ والخبر، إلا أن هذا النص الذي نقله عبد القاهر عن أبي علي يدل على أنه يراعي المعنى في تحديد المبتدأ والخبر.

ومما جاء في الديوان من هذه الظاهرة قول ابن هانيء يصف الخيل: [المتقارب]

فأبعدُ مَيْدانِها خُطْوةٌ وأقربُ ما فِي خُطاها الْمَدَى[4]

فـ (أقرب ما في خطاها)، و(المدى) معرفتان، وكل منهما صالح لأن يخبر به ويخبر عنه، وليس هناك قرينة تدل على المبتدأ من الخبر، ولذلك فإن الترتيب هنا قرينة تدل على أن (أقرب) المبتدأ، و(المدى) الخبر، وهذا يناظر ما جاء في الشطر الأول؛ إذ أخبر عن (أبعد) بـ (خطوة)، ولا يجوز غير ذلك ؛ لأن (خطوة) نكرة ليس لها مسوغ للابتداء بها.

ومن ذلك قوله: [الطويل]

وكأنَّما أنتَ النبيُّ مُحَمَّدٌ **وكأنما أنصارُك الأنصارُ**[5]

فالمعنى هنا واضح، وهو أنه يشبه أنصار المعز بأنصار النبي – صلى الله عليه وسلم، فـ

---

(1) صدر بيت، وعجزه: شاهدٌ منك أن ذاكَ كذاكا ، وهو لأبي تمام، انظر: ديوانه ص407.

(2) انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص520 .

(3) دلائل الإعجاز ص373 ، 374 .

(4) الديوان ص22 .

(5) الديوان ص204 .

(أنصارك) مبتدأ، و(الأنصار) خبر، ويجوز تقديم الخبر هنا لوجود قرينة تدل على المبتدأ والخبر.

ومنه أيضا قوله عن أهل المشرق الذين ضعف ملكهم وتمكن منهم الأعداء: [الكامل]

عُبْدانُ عُبْدانٍ وتُبَّعُ تُبَّعِ **فالفاضلُ المفضولُ والوجهُ القفا**[1]

فالمقصود هنا أن « الفاضل منهم صار مفضولا، والرئيس مرؤوسا »[2]، ومن ثم فإن (الفاضل – الوجه) مبتدأ، و(المفضول – القفا) خبر، وتأخير الخبر جائز لوجود قرينة تبينه من المبتدأ، فلو تقدم الخبر لم يلتبس بالمبتدأ.

ولذلك قدمه ابن هانيء في قوله يرثي ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي: [الرمل]

والمُنَى أنتَ إذا دُمْتَ لنا دامتِ النَّعماءُ والعيشُ الرَّغَدُ[3]

فالمقصود تشبيهه بالمنى، ونظرا لوجود هذه القرينة – وهي التشبيه – قدم الخبر لعدم وجود لبس.

ويجوز أن يكون (المنى) هنا مبتدأ، و(أنت) خبر، على نية إرادة التشبيه المعكوس للمبالغة في التشبيه؛ لأن المقام هنا يقتضي المبالغة في الوصف ، ولذلك يقول ابن هشام بعد أن أوجب الحكم بابتدائية المؤخر رعيا للمعنى في قول الشاعر: [الطويل]

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

يقول: « ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة »[4].

فهو يجوز إعراب الأول (المشبه به) مبتدأ، والمشبه خبر، مبالغة في التشبيه إذا كان المقام يقتضي ذلك.

ومثله أيضا قوله في مدح إبراهيم بن جعفر: [الطويل]

وكالكوكبِ الدُّرِّي يُحْمَدُ في الوَغَى **تألُّقُ بِيْضِ المُرْهَفَاتِ تَألُّقُهْ**[5]

([1]) الديوان ص215 .

[2] تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص433 .

([3]) الديوان ص125 .

[4] مغني اللبيب 2 / 452 .

([5]) الديوان ص224 .

فـ (تألق بيض المرهفات تألقه) جملة اسمية، الغرض منها تشبيه الممدوح بالسيف « في مضيه في إرادته، ونفوه في مشيته » [1]، والتشبيه هنا قرينة تدل على أن (تألقه) المبتدأ ، و(تألق بيض المرهفات) الخبر، ومن ثم سمحت بتقديم الخبر لعدم اللبس، ولكن الأفضل اعتبار (تألق بيض المرهفات) المبتدأ)، و(تألقه) الخبر، على نية التشبيه المعكوس، للمبالغة؛ لأن المقام يقتضي لك، كما في البيت السابق.

ومما جاءت فيه قرينة معنوية تبين المبتدأ من الخبر أيضا: [الرمل]

نِعَمٌ **أصغرُها** **أكبرُها** ويدٌ معروفُها للخَلْقِ بادِ[2]

فالمقام هنا مقام مدح، وهذا يدل على أنه أراد وصف النعم الصغيرة بأنها مثل الكبيرة، فـ (أصغرها) مبتدأ، و(أكبرها) خبر، ولو قدم (أكبرها) لفهم المعنى أيضا.

ومن ذلك قوله يمدح أبا زكريا يحي بن علي: [الطويل]

فداؤك نفسي ماجدا ذا حفيظةٍ يديرُ رَحَى العليا على قُطُبِ الحِجَى[3]

ففي هذا البيت معرفتان: (فداؤك)، و(نفسي)، وأرى أن (فداؤك) هنا هي الخبر، و(نفسي) المبتدأ، لأن الواجب في مثل ذلك – كما قال النحاة: « كون الخبر ما يراد إثباته، ولهذا قال عبد الملك بن مروان: « كان عقوبتُك عزلُك »، ولو قال: كان عزلك عقوبتك – كان معاقبا لا معزولا » [4].

وواضح هنا أنه أراد إثبات الفداء، إذ لا معنى لإثبات النفس، واعتمادا على وضوح ذلك قدم الخبر.

« من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي[5]: [الطويل]

ثيابُ كريمٍ ما يَصُونُ حِسانَها إذا نُشِرَتْ **كانَ الهباتُ صوانَها**

قال: فذمه وهو يرى أنه مدحه، ألا يرى أنه أثبت الصون ونفى الهبات، كأنه قال الذي يقوم

---

[1] تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص459 .

[2] الديوان ص118 .

[3] الديوان ص67 .

[4] حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 1/ 172 .

[5] انظر ديوانه ص329 .

مقام الهبات أن تصان »[1].

ولولا العلامة الإعرابية التي بينت الاسم من الخبر، لكان من الممكن اعتبار الخبر مقدما اعتمادا على فهم المتلقي والمقام كما في بيت ابن هانيء.

ومن ذلك قوله: [الكامل]

فإذا تَدَبَّرْنا جوارحَنا **فأكَلُّهُنَّ العينُ والنظرُ**[2]

فالأحسن هنا أن يكون (أكلهن) هو الخبر، وما بعده المبتدأ، وذلك أن الشاعر ذكر قبل ذلك الجوارح، والمتلقي يعرف أن من بينها العين والنظر، ولذلك فهو ينتظر الحكم على الجوارح أو على بعضها.

ونظير ذلك قول الشاعر:

نَخُوضُ بَحْراً **نَفْعُه ماؤه**[3]

فقد قيل: « إن الصواب: (ماؤه نفعه)؛ لأن السامع يعرف أن له ماء »[4].

أي أنهم حكموا على (نفعه) بأنه الخبر، ومن ثم كان على الشاعر أن يؤخره، ولكني أرى أن قول الشاعر: (نفعه ماؤه) صحيح، وقدم الخبر (نفعه) اعتمادا على معرفة السامع، ولا يلزم هنا – مع وضوح المعنى – من تقديم (نفعه) أنه هو المبتدأ.

ومما جاء فيه الخبر مؤخرا وجوبا كقرينة لبيان المبتدأ والخبر، نظرا لغياب القرينة المعنوية قوله: [المتقارب]

شهيدي على ذاكَ **حكمُ النبي** بينَ المقامِ وبينَ الصَّفَا[5]

فـ (شهيدي) مبتدأ، و(حكم النبي) خبر.

ومنه أيضا قوله يمدح الخليفة المعز: [الطويل]

---

[1] حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 1/ 172 .

[2] الديوان ص166 .

[3] حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 1/ 172 ، ولم أعثر له على قائل.

[4] حاشية الشيخ يس على شرح التصريح 1/ 172 .

[5] الديوان ص25 .

هو الوارثُ الدُّنيا ومَنْ خُلِقَتْ لَه من الناس حتَّى يَلْنَقِي القُطْرُ والقُطْرُ[1]

وقوله مخاطبا المعز: [الطويل]

أنْتَ الذي كانت تُبَشِّرُنا به في كُتْبِها الأحبارُ والأخبارُ[2]

فـ (هو – أنت) المبتدأ، و(الوارث – الذي) الخبر، والغرض هنا قصر المسند إليه على المسند.

وهكذا يتضح مما سبق العلاقة الوثيقة بين التقديم والتأخير الواجبين للخبر والمعنى، وأن كل موضع من مواضع التقديم والتأخير كان المعنى سببا في وجوب تقديمه أو تأخيره، مما يعني أن النحاة لم يوجبوا التقديم أو التأخير إلا لسبب معنوي أو غاية بلاغية تقتضي ذلك، حتى إن الموضع الذي يتقدم فيه الخبر وجوبا لأن له صدر الكلام مرتبط بفائدة بلاغية، وهي مراعاة حال المخاطب أو المستمع، لأن سبب تصديره هو أن « السامع يبنى الكلام الذي لم يُصدر بالمُغَير – أي للكلام – على أصله، فلو جوز أن يجئ بعده ما يغيره، لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير: أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغير لما سيجئ بعده من الكلام، فيتشوش لذلك ذهنه »[3] .

فوجوب تقديم الخبر هنا مرعاة لحال المستمع، وذلك من مقتضيات بلاغة الكلام، وليس الأمر كما قال الدكتور/ أحمد عبد الله حمود، حيث ذهب إلى أن هذا الموضع لا يحقق زيادة في المعنى ؛ « لأنه تقديم لا خيار للمتكلم فيه بل هو تقديم يفرضه واقع اللغة وعناصر الكلام »[4] .

فيمكن الرد على ذلك بكلام الرضي حيث جعل وجوب التقديم مراعاة لذهن المستمع، وهذا كما ذكر علماء البلاغة من مقتضياتها.

3- **تقديم الخبر جوازا.**

حدد النحاة الأساس الذي يجوز بمقتضاه تقديم الخبر، وهو أمن اللبس، وليس معنى ذلك أن منشيء النص يختار أي الوجهين كيفما شاء، بل لا بد من مراعاة الجانب البلاغي الذي يقتضيه المقام في اختيار المتكلم لبنية نحوية من بين عدة بنى كلها جائز، ومن ثم تصبح البنية النحوية – على الرغم من كونها جائزة – شبيهة بالبنية الواجبة التي لا يجوز العدول عنها نظرا لارتباطها بوجه بلاغي يقتضيه المقام.

---

[1] الديوان ص135 ، يعني بالتقاء قطري الأرض: التوحد وانتشار السلام والأمن.

[2] الديوان ص146 .

[3] شرح الرضي على الكافية 1 / 97 .

[4] البنى النحوية وأثرها في المعنى ص16 .

ومن المواضع التي يجوز فيها تقديم الخبر على المبتدأ:

أ-أن يكون الخبر جارا ومجرورا والمبتدأ معرفة، وقد ورد ذلك كثيرا في ديوان ابن هانيء مرتبطا بدلالة بلاغية من الدلالات التي يحققها تقديم الخبر جوازا، وهي: التخصيص، والاهتمام ومراعاة رؤوس الآيات القرآنية كما في قوله تعالى:﴿ **والتَفَّتِ الساقُ بالساقِ - إلى ربِّكَ يؤمئذٍ المساقُ** ﴾[1] ، فـ ((تقديم (إلى ربك) على متعلقه وهو (المساق) للاهتمام به لأنه مناط الإنكار منهم))[2]كما أنه حقق فائدة لفظية ((تتمثل في المناسبة بين رؤوس الآي)) [3].

ومما ورد من تقديم الخبر للتخصيص قول ابن هانيء: [البسيط]

في اللهِ تَصْديقُ ما في النَّفْسِ مِنْ أمَلٍ وفي المُعِزِّ مُعِزِّ البأسِ والجودِ[4]

فقد تقدم الجار والمجرور (في الله) على الخبر المعرفة (تصديق ما في النفس)، وذلك لتخصيص الله – سبحانه وتعالى – بتحقيق أمله.

ومن ذلك قوله يمدح المعز أيضا: [البسيط]

لكَ المواهبُ أولاها وآخرُها عطاءُ ربٍ عطاءٌ غيرُ مجدودِ[5]

فتقديم الخبر (لك) هنا يفيد تخصيص المعز بالمواهب.

وقوله يمدح الخليفة المعز: [الكامل]

مِنْ صَفْوِ ماءِ الوحي وهو مجاجةٌ مِنْ حَوْضِه الينبوعُ وهو شفاءُ[6]

فالمعنى هنا ((من حوضه المتفجر ماؤه الذي هو شفاء)) [7] ، فتقديم الخبر هنا لإفادة القصر ، أي أن الماء الذي هو شفاء مخصوص بحوض الخليفة المعز.

وقوله يمدح المعز أيضا: [الطويل]

---

[1] القيامة : 29 ، 30 .

[2] التحرير والتنوير 29 / 357 .

[3] البنى النحوية وأثرها في المعنى ص17 .

[4] الديوان ص90 ، (تصديق الأمل): إتمامه وإنجاحه.

[5] الديوان ص95 .

[6] الديوان ص12 ، المجاجة: الريق، الحوض: مجتمع الماء، الينبوع: المتدفق ماؤه.

[7] تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص15 .

لكَ الأرضُ دونَ الوارثينَ وإنَّما دعوتَ الورى فيها عُفاةً فبَخْبَخُوا[1]

فالتقديم هنا أيضا أفاد التخصيص.

يتضح إذن مما سبق أن تقديم الخبر الجار والمجرور كان لغاية بلاغية ، وهي التخصيص، وهذه الغاية اقتضاها المقام هنا، وهو مقام المدح، الذي يقتضي تخصيص الممدوح بالصفات.

ومما ورد من ذلك أيضا للاهتمام قوله: [الطويل]

أفِي الشَّمْسِ شَكٌّ أنَّها الشَّمْسُ بَعْدَمَا تَجَلَّتْ عِياناً ليسَ مِنْ دونها سِتْرُ[2]

فتقديم الخبر (في الشمس) هنا جائز، لأن المبتدأ (شك) وإن كان نكرة، إلا أنه يصح تقديمه لأنه سوف يكون في سياق الاستفهام المقصود منه النفي، والتقديم هنا للاهتمام بالخبر؛ لأنه هو المقصود بالاستفهام، إذ الغرض هنا التعجب ونفي أن يكون في الشمس شك، فليس التعجب والنفي من الشك ذاته وإنما من كونه في الشمس.

ومثله قوله: [المتقارب]

وقَدْ قُلتُ للعارضِ المُكْفَهِرِّ **أفي السِّلْمِ ذا البَرْقُ أمْ فِي الوَغَى**[3]

فليس المقصود السؤال عن البرق، وإنما المقصود تعيين مكانه هل هو في السلم أم في الوغى، ولذلك قدم الخبر (في السلم) ليقع الاستفهام عليه.

ولذلك لم يقدم في قوله: [المتقارب]

أقولُ وقَدْ شَقَّ أعلى السِّحابِ وأعلى الهِضابِ وأعلى الرُّبَى

أذا الوَدْقِ في مِثْلِ هذا الرَّبابِ وذا البَرْقِ في مِثْلِ هذا السَّنا[4]

فالخبر (في مثل) مؤخر جوازا، ولو قدم لكان صحيحا، ولكن الشاعر أخره ؛ لأن المقصود وقوع التعجب المستفاد من الاستفهام على الودق من كونه في الرباب.

ومما جاء من تقديم الخبر الغير جار ومجرور على المبتدأ المعرفة قوله مخاطبا المعز: [

---

[1] الديوان ص83 ، العفاء: طلاب المعروف، بخبخوا: قالوا: بخ بخ، وهي اسم فعل للتعظيم، والتعجب، والمدح.

[2] الديوان ص132 .

[3] الديوان ص28 .

[4] الديوان ص29 .

الطويل]

ألا انظرْ إلى الشمسِ المُنيرَةِ في وما قَبَضَتْه أو تَمُدُّ على الثَّرَى

فأثقبُ منها نارُ زَنْدِكَ لِلْقِرَى وأشْهَرُ مِنْها ذِكْرُ جُودِك في الوَرَى[1]

فالخبر (أثقب منها) مقدم جوازا على (نار زندك)؛ للعناية والاهتمام بالخبر.

ثالثا- الحذف في الجملة الاسمية.

قد يحذف المبتدأ أو الخبر من الجملة الاسمية، وهذا الحذف قد يكون واجبا أو جائزا، وسوف أتحدث عن ظاهرتين هنا تتعلقان بقضية الحذف، وهما: حف المبتدأ والخبرجوازا، وحذف الخبر وجوبا.

1-**الحذف الجائز للمبتدأ والخبر:**

يقول السيوطي: « يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر، فالأول يكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿ **وَمَا أدْرَاكَ مَا هِيَه - نارٌ** ﴾[2]، أي: (هي نار)، ﴿ **قُلْ أَفَأُنَبِّئَكُم بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُم النَّارُ** ﴾[3] ، أي: (هو النار)، وبعد فاء الجواب ﴿ **مَنْ عَمِلَ صالحاً فَلِنَفْسِه**﴾[4]، أي: (فعمله لنفسه)، ﴿ **وإنْ تُخالِطُوهُم فإخوانُكم** ﴾[5] ، أي: (فهم إخوانكم)، وبعد القول: نحو: ﴿ **وقالوا أساطير الأولين** ﴾[6] ، ويقل بعد (إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا السبع)، ولم يقع في القرآن بعدها إلا ثابتا، ومنه في غير ذلك: ﴿ **سُورةٌ أنزَلْنَاهَا** ﴾[7] ، ﴿ **برآءة من الله** ﴾[8] ، أي: (هذه)، والثاني نحو: ﴿ **أُكُلُها دائِمٌ وظِلُّها** ﴾[9] ، أي: (دائمٌ)، ﴿ **والمُحْصَناتُ مِنَ الذينَ أوتُوا الكِتَابَ** ﴾[10] ، أي: (حِلٌّ لكم) »[11] .

---

(1) الديوان ص145 .

(2) القارعة: 10 ، 11 .

(3) الحج: 72 .

(4) فصلت: 46 .

(5) البقرة: 220 .

(6) الفرقان: 5 .

(7) النور: 1 .

(8) التوبة: 1 .

(9) الرعد: 35 .

(10) المائدة: 5 .

(11) الهمع 1 / 103 .

يتضح من النص السابق أن الحذف الجائز لكل من المبتدأ والخبر مشروط بعلم السامع أو المتلقي لما حذف، وذلك لدلالة السياق على المحذوف، ومن ثم يكون التركيب خاليا من « ما لا ضرورة لذكره ، وهذا يزيد الكلام جمالا وقوة » [1] .

هذا بالإضافة إلى تحقيق دلالات أخرى يقتضيها المقام، وتختلف من تركيب لآخر، ومما جاء من ذلك في ديوان ابن هانيء قوله: [الطويل]

أقولُ دُمىً وهْيَ الْحِسانُ الرَّعَابِيْب ومِنْ دِونِ أسْتارِ القِبابِ محاريبُ
نَوى **أبعدتْ** طائيةٌ ومزارَها ألا كُلُّ طائِيٍّ إلى القلبِ محبوبُ[2]

وقوله يصف ساقي الخمر: [الطويل]

يقولون حِقْفٌ فوقه خَيْزَرَانَةٌ أمَا يَعْرِفُونَ الخَيْزَرَانَةَ والحِقْفَا[3]

وقوله: [الكامل]

يومٌ عريضٌ في الفَخَارِ طويلٌ ما تَنْقَضِي غُرَرٌ له وحُجُولُ[4]

وقوله: [الكامل]

ثَغْرٌ أضاعَ حريمَه أربابُه حتَّى أُهِينَ عزيزُه واستُضْعِفَا[5]

ففي هذه الأبيات حذف المبتدأ، لأنه مفهوم من السياق، مما أعطى للتركيب إيجازا وجمالا بالاستغناء عما لا حاجة للتركيب إليه، والتقدير: (هذه دمى – هي نوى – هذا حقف – هذا يوم – هو ثغر).

ومن ذلك أيضا قوله عن الخيل: [المتقارب]

ديار الأعزة لكنها مُكَرَّمَةٌ عَنْ مَشيدِ البِنا[6]

فالتقدير: (هي ديار الأعزة)، والشاعر في ذلك جار على عادة العرب في حذف المبتدأ

---

[1] علم المعاني د/ درويش الجندي ص79 .
[2] الديوان ص34 .
[3] الديوان ص207 ، الحقف: ما اعوج من الرمل واستطال.
[4] الديوان ص256 ، ما تنقضي غرر له وحجول: أي: يوم مشرق بالسرور لا تعد محاسنه.
[5] الديوان ص203 ، يقصد بالثغر: الشام.
[6] الديوان ص22 .

عند ذكر الديار، « وقد ذكر البلاغيون أنه من مألوف الأسلوب عند ذكر الديار أن يرد الكلام على حذف المسند إليه »[1].

وقد ورد حذف المبتدأ كثيرا في سياق المدح، كما في قوله يمدح المعز: [الكامل]

جودٌ كأنَّ اليَمَّ فيه نُفاثَةٌ وكأنَّما الدنيا عليه غُثاءُ

مَلِكٌ إذا نَطَقَتْ عُلاه بِمَدْحِه خَرِسَ الوُفُودُ وأُفْحِمَ الخُطَبَاءُ[2]

وقوله: [الكامل]

مَلِكٌ تَلَقَّى عَنْ أقاصي ثَغْرِه أنباءَ ذي دول إليه تَدُولُ[3]

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

قَمَرٌ لَهُم قَدْ قَلَّدُوه صارِماً لَوْ أنْصَفُوهُ قَلَّدُوهُ كَوْكَباً[4]

نَفْسٌ تَرِقُّ تأدُّباً وحِجًى يُضِـ ـيءُ تَلَهُّباً ويَدٌ تذوبُ تَسَرُّبا[5]

وقوله: [الطويل]

فتى عنده البيتُ الحرامُ لآمِلٍ ولي منه ما بين الحُجونِ إلى الحِجْرِ

وقوله يمدح يحي بن علي: [السريع]

مُجْتَمِعُ الرأيِ إذا ما مَضَى كأنَّه صاعقةُ المَحْقِ[6]

وقوله يمدح القائد جوهرا: [الطويل]

عنيفٌ ببذلِ الوَفْرِ يَلْحِي عُفاتَه على صَفَدٍ ما كان نُهْزَةَ مَنْ لَحَى[7]

ففي كل هذه الأبيات حذف المبتدأ جوازا، اتباعا من الشاعر لعادة العرب أيضا في ذلك ، « فإنهم حين تحمى نفوسهم بذكر المناقب أو المثالب يقطعون الكلام؛ ليستأنفوا مقطعا جديدا من

---

[1] خصائص التراكيب ص118.

[2] الديوان ص12 .

[3] الديوان ص256 ، تدول: تأتي مسرعة.

[4] الديوان ص44 .

[5] الديوان ص48 .

[6] الديوان ص232 .

[7] الديوان ص76 ، الصفد: العطاء، نهزة من لحى: صيداً لمن لام.

مقاطع المعنى، ويبنون هذا المقطع الثاني على إسقاط المسند إليه، وكأن الحذف هنا تمييز وفصل بين لونين من ألوان المعنى » [1] .

ومما جاء من حذف الخبر جوازا قوله يمدح المعز: [الطويل]

نَجَارٌ على البيتِ الإمامِيّ مُعْتَلٍ **وحُكْمٌ** إلى العَدْلِ الرُّبُوبيّ مَنْسُوبُ[2]

فالتقدير: (له نجار – له حكم).

2-**الحذف الواجب للخبر:**

أ- بعد (لولا):

ذهب جمهور النحويين إلى وجوب حذف الخبر بعد لولا مطلقا [3] ، « التي معناها امتناع الشيء لوجود غيره، كقولك: (لولا زيد لزرتك) » [4] ، وسبب ذلك أن الخبر معلوم للسامع من الجواب؛ وطالما هو معلوم للسامع فلا داعي لإطالة الكلام ؛ ولذلك « التزم فيه الحذف تخفيفا » [5] .

فيتضح مما سبق أن هناك غايتين وراء الحذف الواجب للخبر بعد لولا، وهما:

الأولى: علم السامع أو المتلقي بالخبر من السياق.

الثانية: الإيجاز وعدم إطالة الكلام بما لا داعي له.

ورأي الجمهور هذا مبني على أن الخبر بعد لولا لا يكون إلا كونا عاما [6]،غير أن بعض النحاة ومنهم:الرماني،وابن الشجري،والشلوبين،وابن مالك،قيدوا وجوب الحذف « بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب، نحو: (لولا زيد سالمنا ما سلم) » [7] .

إذن حذف الخبر بعد لولا يجب أن يكون مرتبطا بالسياق، فإذا كان الخبر معلوما للسامع من الجواب حذف لتحقيق الإيجاز، ومراعاة لكونه معلوما للسامع من الجواب، وهذا من مقتضيات

---

[1] خصائص التراكيب ص121 .

[2] الديوان ص36 ، النجار: الأصل والحسب، الربوبي: أي منسوب إلى الرب.

[3] انظر الهمع 1 / 105 .

[4] شرح الحريري على ملحة الإعراب ص37.

[5] شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1/ 335 .

[6] انظر: الهنع 1/ 105 .

[7] الهمع 1/ 104 .

البلاغة.

أما إذا كان غير معلوم من الجواب، فلا يجوز حذفه حينئذ لتوقف فهم الكلام على ذكره.

وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى وجوب حذف الخبر بعد (لولا) في قول ابن هانيء: [الكامل]

لولا الوفاءُ بعهدِهم لَمْ يَفْتِكُوا بِكُلَيْبِ تَغْلِبَ بينَ أيدي تَغْلِبَا[1]

وقوله: [الطويل]

أنا لولا نوالُه آنفاً لَمْ يَكُ لِي مِنْ شِكايةِ الدَّهْرِ مُشْكِ[2]

وقوله: [السريع]

لولا حياءُ البحرِ مِنْ مَوْجِهِ والعارضِ الجَوْنِ مِنَ الأُفْقِ

جاءكَ هذا سائحاً يَجْتَدِي وجاء ذا ظمآنَ يَسْتَسْقِي[3]

وقوله: [الكامل]

بِنْتُم **فلولا أنْ أُغَيِّرَ لِمَّتِي** عَبَثاً وألقاكمْ عَلَيَّ غِضابَا

لَخَضَبْتُ شَيْباً فِي عِذارِي كاذباً ومحوتُ مَحْوَ النِّقْسِ عنه شبابا[4]

ب-**إذا كان المبتدأ نصا في القسم:**

كذلك يحذف الخبر وجوبا إذا كان « المبتدأ نصا في اليمين ، نحو: (لعمرك لافعلن)، التقدير: (لعمرك قسمي)، فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به »[5] .

ومما ورد من ذلك في ديوان ابن هانيء قوله يمدح المعز: [الطويل]

لعمري لئن كانت قريشاً بَزَعْمِها فإنَّا وَجَدْنا طِيْنَةَ المِسْكِ تَسْنَخُ[6]

---

[1] الديوان ص47 .

[2] الديوان ص250 .

[3] الديوان ص233 ، 234 ، العارض: السحاب المعترض في السماء، الجون: الأسود، يجتدي: يطلب جدواك، أي: عطاءك.

[4] الديوان ص49 ، بنتم: فارقتم، اللمة: الشعر المجاوز شحمة الأذن، العذار: جانب اللحية، النقس: المداد، الحبر.

[5] شرح ابن عقيل 1/ 253 .

[6] الديوان ص86 ، الطينة: الجبلة، تسنخ: تفسد.

وقوله: [الطويل]

لَعَمْرِي لَئِنْ زانَ الخلافةَ ناطقاً لقد زان أيامَ الحروبِ مُدَبِّرا [1]

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

لعمري لقد أُيِّدَتْ يومَ الوَغَى به كما أُيِّدَتْ كفَّاكَ بالأنْمُلِ العَشْرِ [2]

وقوله : [الطويل]

لَعَمْرِي لقد أجْرَضْتُمُونِي بنيلِكم وحَمَّلْتُمُونِي منه قاصمةَ الظَّهْرِ [3]

فالمبتدأ هنا نص في القسم، ولذلك وجب حذف الخبر، لدلالة الكلام عليه، وحذف الخبر متعين هنا، لأن (لام) الابتداء لا تدخل إلا على المبتدأ، وهذا قد حقق الإيجاز بعدم ذكر ما لا حاجة للكلام إليه.

رابعا– دخول لام الابتداء على المبتدأ:

ورد في الديوان دخول لام الابتداء على الجملة الاسمية ، وهي : لام مفتوحة تدخل على الاسم والفعل المصارع، وهي ((من الهوامل لا عمل لها)) [4] ، وفائدتها ((**توكيد مضمون الجملة**)) [5] .

ومن أمثلة ذلك قول ابن هانيء يهجو الوهراني: [الطويل]

لَسَعْيُكَ أبطا عَنْ لَحَاقِ ابْنِ جَعْفَرٍ وسعيُ جَهولٍ ظَنَّ أنَّكَ تَلْحَقُهْ[6]

وقوله : [الكامل]

ولَخَيْرُ عَيْشٍ أنْتَ لابسُه عَيْشٌ جَنَى ثمراتِه الكِبَرُ [7]

وقوله يمدح أبا الفرج محمد بن عمر الشيباني: [البسيط]

---

[1] الديوان ص144 .

[2] الديوان ص158 .

[3] الديوان ص159 .

[4] الجنى الداني في حروف المعاني ص51 .

[5] معاني الحروف للرماني ص51 .

[6] الديوان ص223.

[7] الديوان ص170 .

لأنتَ ذا الجيشُ ثمَّ الجيشُ نافلةٌ وما سواك فلغوٌ غيرُ مُحْتَسَبِ[1]

فاللام الداخلة على المبتدأ هنا ، هي لام الابتداء، وقد جاءت لتوكيد مضمون الجملة، لأن البيت الأول هجاء، والثاني والثالث مدح، وكل منهما يقتضي ذكر الجملة مؤكدة.

ولا تدخل هذه اللام على الخبر، إلا إذا دخلت (إنَّ) على الجملة الاسمية، فحينئذ تزحلق إلى الخبر، وكان حقها أول الجملة « لا آخرها وعجزها، فتقديرها أول: (لَئنّ زيداً منطلق)، فلما كره تلاقي حرفين لمعنى واحد – وهو التوكيد – أخرت اللام إلى الخبر فصار إن زيداً لمنطلق »[2].

ومن ذلك قول ابن هانيء: [المتقارب]

وإنَّ الذي أنتَ صِنْوٌ له **لماضي** العزائمِ عَرْدُ النَّسَا[3]

ومما جاء فيه دخولها على الفعل المضارع قول ابن هانيء : [الكامل]

إنَّا **لَتَجْمَعُنا** وهذا الحيَّ مِنْ بَكْرٍ أذِمَّةُ سالفٍ لَمْ تُخْفَرُ[4]

فهي هنا داخلة على الفعل المضارع الواقع خبرا لـ (إن)، وهذا البيت مثل الشواهد التي ذكرها النحاة لذلك.

وهو ما يفهم منه أن دخولها على الفعل المضارع مشروط بكونه خبرا لـ (إن).

أما ابن مالك[5] وصاحب رصف المباني[6] فجوزوا دخولها على الفعل المضارع من غير أن يكون بعد (إنَّ) .

خامسا– تعدد الخبر لمبتدأ واحد.

يجوز تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وتكون للأخبار المتعددة ثلاث حالات من حيث التفريق بالواو أو عدمه، وهي:

الأولى–يجب تفريق الأخبار بالواو إذا تعدد من هي له، أي كان المخبر عنه متعددا، كما في قولنا:(بنوك كاتب وصائغ وفقيه)،أي:(بعضهم كاتب،وبعضهم صائغ،وبعضهم فقيه)،« فإنه لم

---

[1] الديوان ص54 .

[2] الخصائص 1 / 268 .

[3] الديوان ص31 ، العرد: الشديد، النسا: عرق من الورك إلى الكعب.

[4] الديوان ص164 ، الأذمة جمع زمام، وهو الحق والحرمة.

[5] انظر: الجنى الداني ص124 .

[6] انظر: رصف المباني للمالقي ص306 .

يتصف كل من البنين بالأوصاف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعدد الخبر لتعدد المبتدأ »[1]، وهنا يتضح الفرق بين ما سبق وبين قولنا: (هم سراة شعراء)؛حيث لم يستخدم العطف هنا، «لأن تعدد الخبر فيه ليس لتعدد المبتدأ لأن كلًّا من أفراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر» [2] ويمكن أنْ يُعَدَّ من ذلك قولُ ابن هانيء في وصف الخيل: [المتقارب]

وتَحَسَبُ أطرافَ آذانِها يَراعاً بُرينَ لها بالمدى

فَهُنَّ **مُؤَلَّلَةٌ حَشْرَةٌ مُنَدَّدَةٌ** لِخَفِيِّ الصَّدَى[3]

فـ (مؤللة – حشرة – منددة) ثلاثة أخبار بدون وجود الواو بينها، وأرى أن ترك الواو هنا واجب؛ لأن وجودها يوهم أن بعض الآذان مؤلل، وبعضها لطيف،، وبعضها منددد، فترك الشاعر الواو هنا؛ لأنه أراد أن كل واحدة من الآذان تتصف بالصفات الثلاثة.

الثانية – يجب ترك الواو، إذا كان التعدد في اللفظ، دون المعنى، نحو:(الرمان حلو حامض)، فالمعنى لا يستقيم إلا بمجموع الخبرين، والمعنى: الرمان مزّ[4].

الثالثة – يجوز العطف وتركه، نحو: (زيد كريم شجاع)، و(زيد كريم وشجاع) [5]، وقد ورد ورد في الديوان تعدد الخبر لمبتدأ واحد، وهو يندرج تحت هذه الحالة الثالثة مما يجوز فيها العطف وتركه، وقد ترك ابن هانيء العطف، وذلك في قوله: [المتقارب]

وإنَّ الذي أنتَ صِنْوٌ له **لماضي** العزائمِ **عَرْدُ** النَّسَا[6]

وقوله يمدح إبراهيم بن جعفر بن علي: [الطويل]

رفيعُ بناءِ البيتِ فيهم **مُشِيْدُه مُطَنِّبُه** بالمَأْثُرَاتِ **مُرَوِّقُهْ**[7]

ففي البيت الأول جاء الخبران (ماضي العزائم – عرد النسا) بدون الواو، كما جاءت الأخبار (رفيع – مشيده – مطنبه – مروقه) في البيت الثاني بدونها أيضا.

وسبب ذلك أن الأخبار هنا قد اتحد مَن هو لها، وهو اسم الموصول (الذي) في البيت

([1]) حاشية الصبان 1/ 223 .

([2]) حاشية الصبان 1/ 223 .

[3] الديوان ص21 ، مؤللة: محددة، حشرة: لطيفة.

([4]) انظر: معاني النحو د/ فاضل السامرائي 1/ 185 .

([5]) انظر: معاني النحو د/ فاضل السامرائي 1/ 185 .

[6] الديوان ص31 .

[7] الديوان ص224 ، مطنبه: جاعل له أطنابا، والطنب: حبل طويل يشد به سرادق البيت، مروقه: جاعل له رواقا.

رواقا.

الأول، والضمير (هو) المحذوف في البيت الثاني، وليس بين الأخبار تباعد، يقول السيوطي: «إِذَا تَكَرَّرَتِ النُّعُوتُ لِوَاحِدٍ فَالْأَحْسَنُ إِنْ تَبَاعَدَ مَعْنَى الصِّفَاتِ الْعَطْفُ نَحْوُ: {هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ}[1]، وَإِلَّا تَرَكَهُ نَحْوُ: {وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَلِكَ زَنِيمٍ}[2] »[3].

إذن الواو يؤتى بها لتدل على الاهتمام، وتحقيق الأمر، ولذا عطف بها في الصفات المتباعدة، قال تعالى: « هو الأول والآخر والظاهر والباطن »؛ إذ يبعد في الذهن اجتماع هذه الصفات المتباعدة المتناقضة في الظاهر في ذات واحدة »[4].

وهكذا ترك الشاعر الواو لعدم الحاجة إليها هنا؛ إذ ليس مقصوده الرد على منكر لهذه الصفات الموجودة في الممدوح.

سادسا- دخول الفاء في الخبر:

قد يشبه المبتدأ الشرط في بعض التراكيب فتدخل الفاء حينئذ على الخبر تشبيها له بجزاء الشرط.

ويشبه المبتدأ الشرط إذا كان الخبر « مستحقا بالصلة أو الصفة ، وأن يقصد به – أي المبتدأ – العموم »[5].

وقد ذكر النحاة عدة صور تحقق فيها شبه المبتدأ بالشرط، ومن ثم جاز دخول الفاء على الخبر، ومن هذه الصور[6]:

1- أن يكون المبتدأ موصولا بظرف أو جار ومجرور أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن، أو بقد أو ما النافية.

مثال الظرف قوله:

ما لَدَى الحازِمِ اللَّبيبِ مُعَاراً فمصونٌ وما لَهُ قَدْ يَضيعُ[7]

---

(1) الحديد: 3 .

(2) القلم: 10 – 13 .

(3) الإتقان في علوم القرآن 3/ 236 .

(4) معاني النحو ص186 .

(5) الهمع 1/ 109 .

(6) انظر: شرح الرضي على الكافية 1/ 101 ، 102 ، والهمع 1/ 109 .

(7) لم أعثر على قائله، وقد ورد في شرح الرضي على الكافية 1/ 101، والهمع 1/ 109 .

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿ **وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللهِ** ﴾[1] ومثال الجملة قوله تعالى: تعالى: ﴿ **وَمَا أَصَابَكُم مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيديكُم** ﴾[2].

2- أن يكون المبتدأ (كل) مضافا إلى نكرة موصوفة بظرف أو جار ومجرور أو جملة تصلح للشرطية، وهو مشعر بمجازاة، نحو: (كل رجل يأتيني أو أمامك أو في الدار فله درهم.

وقد جاءت هاتان الصورتان في ديوان ابن هانيء .

أما الصورة الأولى ففي قوله يمدح أبا الفرج الشيباني: [البسيط]

لأنتَ ذا الجيشُ ثُمَّ الجيشُ نافلةٌ **وما سواكَ فَلَغْوٌ** غيرُ مُحْتَسَبِ[3]

فالمبتدأ هنا موصول بجار ومجرور، وهو: (وما سواك)، ولذلك دل على العموم، ومن ثم جاز دخول الفاء على الخبر (لغو).

وأما الصورة الثانية فقد جاءت في قوله يمدح القائد جوهرا: [الطويل]

ألا **كُلُّ** عَيْشٍ دونه **فَمُحَرَّمٌ** **وكُلُّ** حَرِيمٍ بعدَه **فَمُضَيَّعُ**[4]

فالمبتدأ هنا هو (كل) ، وقد أضيف إلى نكرة موصوفة بالظرف في الشطر الأول (عيش دونه)، وبالجار والمجرور في الشطر الثاني (بعده)، ولذلك دخلت على الخبر (محرم – مضيع) الفاء.

وفائدة هذه الفاء الدلالة على أن ما بعدها « لازم لمضمون ما قبلها »[5].

---

[1] النحل: 53 .

[2] الشورى: 30 .

[3] الديوان ص54 .

[4] الديوان ص197 .

[5] شرح الرضي على الكافية 1/ 102 .

المبحث الثانـي

الجملة الاسمية المقيدة

أولا- (كان وأخواتها).

1- دلالة (كان) وأخواتها.

لكل فعل من الأفعال الناسخة دلالة زمنية معينة تكتسبها الجملة الاسمية عند دخول هذا الفعل الناسخ عليها، وقد يخرج بعض الأفعال عن دلالته الحقيقية إلى دلالة أخرى ، وكل ذلك يتحدد حسب السياق[1].

وهذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر خبرا لها، وهي: (كان – أصبح – أمسى – بات – ظل صار – ليس– ما فتيء – ما برح – ما انفك – ما زال – ما دام)

وفيما يلي أستعرض دلالة ما جاء في ديوان ابن هانيء من هذه الأفعال في ضوء السياق الواردة فيه.

فمما جاء في الديوان من هذه الأفعال على دلالته الأصلية ما ورد في الأبيات الآتية:

قوله يهجو ابن واسول: [الطويل]

وَقَدْ سَلَبَتْهُ الزَّاعبيَّةُ ما ادَّعَى **فأصبحَ تِنِّيْناً وأمْسَى ذُرَحْرَحَا**[2]

وقوله: [الطويل]

أمْسَوا عِشاءَ عُروبَةٍ في غِبْطَةٍ فأناخَ بالموتِ الزُّؤامِ شِيارُ[3]

([1]) انظر دلالة الأفعال الناسخة في : شرح الرضي 2/ 290 ، والهمع 1/ 116 ، النحو الوافي للأستاذ/ عباس حسن 1/ 548 ، وما بعدها .

([2]) الديوان ص79 ، الزاعبية: الرماح، منسوبة إلى زاعب، رجل من الخزرج، التنين: الحية العظيمة، الذُرَحْرَح: حشرة سامة.

([3]) الديوان ص149 ، العروبة: يوم الجمعة، أناخ: أركع جمله، وأبركه، الزؤام: الكريه، شيار: يوم السبت، والضمير في (أمسوا) يعود على الروم.

وقوله يصف الدجى: [الطويل]

وَلَمْ يَكْتَحِلْ غُمْضاً **فباتَ كأنَّما** **يَروغُ** إلى إلفٍ مِنَ الْمُزْنِ يَعْشَقُهْ[1]

وقوله يمدح أبا زكريا يحي بن علي الأندلسي: [الطويل]

وَكَمْ **بِتَّ يَقْظانَ** الجفونِ مُسَهَّداً تُريه شُموسُ الرأي في غَسَقِ الدُّجَى[2]

وقوله: [الطويل]

وباتَ لنا ساقٍ يقومُ على الدُّجَى بشمعةِ نَجْمٍ لا تُقَطُّ ولا تُطْفِى[3]

وقوله: [الكامل]

بِتْنا يُؤَرِّقُنا سناه لَمُوحاً ويُشَوِّقُنا غَرْدُ الحَمامِ صَدوحا[4]

وقوله: [البسيط]

إذْ لا تَبيتُ ظِباءُ الوحْشِ نافرةً ولا تُراعُ مَهاةُ الرَّمْلِ بالسِّيدِ[5]

وقوله: [الطويل]

وَمَا تَفْتَأُ الحسناءُ تُهْدِي خيالَها ومن دونها إسْآدُ خَمْسٍ وتأويبُ[6]

وقوله: [الطويل]

وما زِلْتُ تَرْميني **الليالي بِنَبْلِها** وأرمي الليالي بالتَّجَلُّدِ والصَّبْرِ[7]

وقوله: [الطويل]

---

(1) الديوان ص222 .

(2) الديوان ص68 ، ضمير الغائب في (تريه) يعود على جعفر بن علي.

(3) الديوان ص207 ، لا تقط: لا يقطع رأسها.

(4) الديوان ص70 ، اللموح: اللامع، الصدوح: الرافع صوته بالغناء، والضمير في (سناه) يعود على البرق.

(5) الديوان ص90 ، السِّيد: الذئب، ويريد الشاعر هنا بظباء الوحش والمهاة: الفتيات، ويريد بالسيد: نفسه وهو في عهد الشباب.

(6) الديوان ص35 ، إسآد: سير الليل، التأويب: سير النهار.

(7) الديوان ص154 .

obeikan.com

ترامى بنا الأكوارُ في كُلِّ صَحْصَحِ **تَظَلُّ المهاري عُسَّجاً فيه وُسَّجَا**[1]

فالأفعال الناقصة الواردة في هذه الأبيات جاءت على دلالتها الأصلية، فقد أفادت (أصبح) في البيت الأول ثبوت الخبر للاسم في وقت الصباح، وأفادت (أمسى) في البيت الأول والثاني ثبوت الخبر للاسم في وقت المساء، وأفادت(بات) في البيت الثالث والرابع والخامس والسادس ثبوت الخبر للاسم طول الليل، كما أفادت أيضا في البيت السابع نفي ثبوت الخبر للاسم في وقت الليل على جهة التجدد المستفاد من الفعل المضارع (تبيت) ، أي أن عدم ثبوت الخبر للاسم أمر متجدد كل ليلة.

وأفادت (ما تفتأ)، و(ما زلت) في البيتين الثامن والتاسع اتصاف الاسم بالخبر على جهة الاستمرار، والدوام، كما أفادت (ظل) في البيت العاشر ثبوت الخبر للاسم في وقت النهار.

ويتحدث الرضي عن دلالة هذه الأفعال فيقول: « وأما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة، متصفة بمصادر الناقصة، فمعنى (كان زيد قائما): أن زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود، ومعنى (صار زيد غنيا): أن زيدا متصف بصفة الغني المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل »[2].

وهذه الدلالة التي يتحدث عن الرضي للأفعال الناسخة مبنية على رأيه في أن الأفعال الناقصة لها دلالة على الحدث كما تدل على الزمان، يقول: «إنما سميت ناقصة، لأنها لا تتم بالمرفوع كلاما ، بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة، فإنها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب، وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر، ليس بشئ، لأن (كان) في نحو: كان زيد قائما، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام، أي حصوله، فجئ أولا بلفظ دال على حصول ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شئ ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه، كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن ، على ما مر في بابه، مع فائدة أخرى ههنا، وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المفيد، ولو قلنا: قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا، فـ (كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان)، لكن دلالة (كان) على الحدث المطلق أي الكون: وضعية، ودلالة الخبر على الزمان المطلق: عقلية، وأما سائر الأفعال الناقصة، نحو: صار، الدال على الانتقال، وأصبح، الدال على الكون في الصبح، أو الانتقال، ومثله أخواته ، وما

([1]) الديوان ص66 ، الأكوار: الإبل، الصحصح: ما استوى من الأرض، العسج الوسج: المسرعة.

([2]) شرح الرضي على الكافية 2/ 290 .

دام الدال على معنى الكون الدائم، وما زال، الدال على الاستمرار وكذا أخواته ، وليس، الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور، فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه » [1].

أما ما ورد من هذه الأفعال على غير دلالته الأصلية ، حيث ورد بمعنى (صار) فقد جاء في الأبيات الآتية:

قوله عن الروم: [الطويل]

أضْحَوا حصيدا خامدين وأقْفَرَتْ عَرَصَاتُهم وتَعَطَّلَتْ آثارُ [2]

وقوله: [الكامل]

لا يُبْعِدَنَّ اللهُ إلا مَعْشَراً **أضْحَوا على الأصنامِ منكم عُكَّفَا**[3]

وقوله: [الطويل]

ولما احتَضَنَّ الليلَ أرهَفْنَ خَصْرَه **فباتَ بأثناءِ الصباحِ مُوشَّحا**[4]

فـ (أضحى) في البيت الأول، والثاني، و(بات) في البيت الثالث بمعنى (صار)؛ إذ إن المقصود الدلالة على التحول والصيرورة من حالة لأخرى، وليس المقصود تقييد ذلك بالوقت الذي تدل عليه (أضحى)، و(بات)، يقول الرضي عن الأفعال (أصبح وأمسى وأضحى): « هذه الثلاثة تكون ناقصة، وتامة، والناقصة بمعنيين: إما بمعنى (صار) مطلقا، من غير اعتبار الأزمنة التى يدل عليها تركيب الفعل، أعني الصباح، والمساء، والضحى، بل باعتبار الزمن الذي تدل عليه صيغة الفعل، أعني الماضي والحال والاستقبال » [5].

أما مجيء (بات) بمعنى (صار) في البيت الثالث فهذا على رأي الزمخشري[6]، وقد تبعه على ذلك ابن يعيش، ومثل لذلك بـ « بات حزينا)، وإن كان ذلك في النهار؛ لأنه لا يراد به زمان دون زمان » [7].

---

(1) شرح الرضي 2/ 290 .
(2) الديوان ص149.
(3) الديوان ص204.
(4) الديوان ص75، أرهفن: أضمرن، والضمير في (احتضن) يعود على البوارق.
(5) شرح الرضي على الكافية 2 / 294 .
(6) انظر رأيه في شرح المفصل 7/ 108 .
(7) شرح المفصل 7/ 109 .

وقد خطأه ابن مالك، فقال: « وليس بصحيح، لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء، وحمل بعض المتأخرين على ذلك قول النبي – صلى الله عليه وسلم: « **فإنَّ أحدَكم لا يدري أين باتَتْ يدُه** »[1]، ولا حاجة إلى ذلك؛ لإمكان حمل (بات) على المعنى المجمع عليه، وهو الدلالة الدلالة عل ثبوت مضمون الجملة ليلا...ومن أصلح ما يتمسك به جاعل (بات) بمعنى (صار) قول الشاعر[2]: [من الوافر]

أجِنِّي كلما ذُكِرَتْ كليبٌ **أبيتُ كأنني أُطْوَى بِجَمْرِ**

لأن (كلما) تدل على عموم الأوقات،و(أبيتُ) إذا كانت على أصلها مختصة بالليل»[3].

وإذا كان السياق هنا أعطى لـ(بات) دلالة (صار)، فإن ذلك ما حدث في بيت ابن هانيء أيضا، حيث كانت (أثناء النهار) قرينة صرفت معنى (بات) من دلالتها الأصلية إلى معنى (صار)، ومن ثم لا مانع من اعتبار(بات) بمعنى (صار) في السياقات التي تتطلب ذلك.

أما قول ابن هانيء في مدح القائد جوهر: [الطويل]

ونُودي بالتَّرحالِ في فَحْمَةِ الدُّجَى فجاءتْه خَيْلُ النَّصْرِ تَرْدِى وتَمْزَعُ

فلاحَ لها مِنْ وجهِه البدرُ طالعا وفي خَدِّه الشِّعْرَى العَبورُ تَطَلَّعُ

وأضحى مردى بالنجاد كأنه هزبر عرين ضم جنبيه أشجع[4]

فتحتمل (أضحى) هنا أن تكون بمعنى (صار)، وأن تكون على دلالتها الأصلية، ولكن الأنسب للسياق أن تكون على دلالتها الأصلية، حتى تكون مناسبة للتدرج الزمني المذكور في الأبيات، حيث كان الليل وقت النداء بالترحال، ثم كان الضحى وقت اتصاف القائد جوهر بأنه مردى بالنجاد.

([1]) جزء من حديث شريف عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلَا يَغْمِسْ يَدَهُ فِي وَضُوئِهِ حَتَّى يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ »، انظر: صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضيء وغيره يده المشكوك في نجاستها في الإناء قبل غسلها ثلاثا، حديث رقم: (665).

([2]) هو: عمرو بن قيس المخزومي، انظر المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية للدكتور/ إميل بديع يعقوب 3/ 535 .

([3]) شرح التسهيل 1/ 346 ، 347 .

([4]) الديوان ص196، تردي: ترجم الأرض بحوافرها، تَمْزَع: تسرع، مردى بالنجاد: حاملا السيف، الأشجع: نوع من الحيات.

وقد اختلف النحاة في عد (غدا)، و(راح) من أخوات كان، فألحقهما بها قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء الجزولي وابن عصفور، سواء أكانا « بمعنى (صار)، أو بمعنى وقع فعله في وقت الغدو والرواح، وجعل من ذلك حديث: « اغدُ عالماً » [1]، وحديث: « تغدو خماصا وتروح بطانا » [2]، ويقول: (غدا زيد ضاحكا)، و(راح عبد الله منطلقا)، أي: صار في حال ضحك وانطلاق، ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك، وقال: المنصوب بعدهما حال؛ إذ لا يوجد إلا نكرة » [3].

والصحيح أنه « إذا كان (غدا) بمعنى مشى في الغداة، كقوله تعالى: ﴿ **أنِ اغْدوا على حَرْثِكُم** ﴾[4]، وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال إلى الليل، نحو: (راح إلى بيته)، فلا ريب في تمامهما، وأما نحو قوله[5]: [من الطويل]

ولا خالفٍ داريَّةٍ مُتَغَزِّلٍ **يروح ويغدو داهناً يَتَكَحَّلُ**

فإن كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة، فهما أيضا تامان، والمنصوب بعدهما حال، وإن كانا بمعنى يكون في الغداة،والرواح فهما ناقصان،فلا مانع، إذن، من كونهما ناقصين» [6].

وقد جاءت (غدا) في الديوان بمعنى (صار) كثيرا،كما جاءت تامة ولم ترد (راح) إلا تامة، وسوف أتناول (غدا) ، و(راح) التامتين عند دراسة تمام (كان وأخواتها).

أما (غدا) فقد جاءت في قول ابن هانيء: [الكامل]

راحوا إلى أمِّ الرِّئَالِ عَشِيَّةً **وَغَدَوا** إلى ظَبْيِ الكثيبِ الأعْفَرِ [7]

وقوله عن محبوبته:

([1]) انظر: سنن الدارمي ، حديث رقم: 254 ، 346 ، 348 .

([2]) انظر: مسند أحمد بن حنبل، باب (مسند العشرة المبشرين بالجنة)، فصل: (مسند عمر بن الخطاب)، حديث رقم: (205).

([3]) الهمع: 1/ 112 ، وانظر: شرح التسهيل 1/ 348

([4]) القلم: 22 .

([5]) هو الشنفرى، انظر: ديوانه ص61 .

([6]) شرح الرضي 2/ 292 ، وانظر: التذييل والتكميل لأبي حيان 4/ 166 .

([7]) الديوان ص163 ، الرئال جمع: رئل، وهو ولد النعام، الكثيب: التلة من الرمل، الأعفر: ما يعلو بياضَه حُمْرةٌ، والضمير في (راحوا) يعود على جنود جعفر بن علي، حيث يصف شجاعتهم.

وَغَدَتْ مُمَنَّعَةَ القبابِ كأنَّها بين الحجال فريدةٌ عَصْماءُ[1]

وقوله يمدح جوهرا بعد فتح مصر: [الطويل]

غدا جَوْهَرٌ فيها غَمامَةُ رحمةٍ يقي جانبيْها كُلُّ حادثةٍ تَعْرُو[2]

وقوله يمدح جعفر بن علي الأندلسي: [الطويل]

لأمرٍ **غَدَتْ** فِي كَفِّه الأرضُ قَبْضَةً وقَرَّبَ قُطْرَيْها وبينهما بُعْدُ[3]

وقوله: [الكامل]

وغدا الذي يَلْقَى نَدَامَى لَيْلِه مُتَبَسِّماً فِي الدارعينَ **مُقْطِبا**[4]

وقوله: [الكامل]

فلقد تَجَهَّمَني فِراقُ أَحِبَّتِي **وغدا سَنِيحُ المُلْهِياتِ بَرِيْحَا**[5]

فـ (غدا) في الأبيات السابقة تدل على التحول من حالة إلى حالة في الزمن الذي تدل عليه (غدا)، وهو الماضي.

2-التمام في (كان وأخواتها).

يرى المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوبين أن الأفعال الناقصة لا تدل على الحدث[6] ومن ثم سميت ناقصة.

وقد ذكرت آنفا رأي الرضي في أن (كان) وأخواتها تدل على الحدث، وصححه السيوطي في الهمع، ومن ثم فإن (كان) وأخواتها سميت ناقصة – عندهما – لعدم اكتفائها بالمرفوع، يقول السيوطي: « هذه الأفعال تسمى نواقص، واختلف في سبب تسميتها بذلك، فقيل لعدم دلالتها على الحدث بناء على أنها لا تفيده، وقيل – وهو الأصح: لعدم اكتفائها بالمرفوع؛ لأن فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر إلى المنصوب، ثم منها ما لزم النقص، وهو ليس باتفاق، و(زال) خلافا للفارسي،

([1]) الديوان ص10 ، الفريدة: الظبية المنفردة، العصماء: التي في ذراعيها أو أحدهما بياض وسائره أسود او أحمر.

([2]) الديوان ص137 .

([3]) الديوان ص109.

([4]) الديوان ص42 .

([5]) الديوان ص70 ، السنيح: الميمون، البريح: المشؤوم.

([6]) الهمع: 1/ 113 .

فإنه أجاز في الحلبيات أن تأتي تامة قياسا لا سماعا، و(فتأ) خلافا للصاغاني، فإنه ذكر في نوادر الأعراب استعمالها تامة، نحو: (فتئت عن الأمر فتأ) إذا نسيته، وزعم المهاباذي أن (ظَلَّ) أيضا لا تستعمل إلا ناقصة، قال أبو حيان: (وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو أنها تكون تامة، وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين)) [1].

إذن كل الأفعال الناقصة تستعمل تامة وناقصة، إلا (ليس) فلا تستعمل إلا ناقصة باتفاق النحاة، و(زال) ، و(فتأ) على خلاف بينهم، أما رأي المهاباذي فهو – كما قال أبو حيان – مخالف لأئمة اللغة والنحو فلا يعتد به.

أما ما جاء من هذه الأفعال تاما مما اتفق النحاة على جواز استعماله تاما فهو ما جاء في الأبيات الآتية:

قوله: [الطويل]

فما **بَرِحتُ** إلا ومِنْ سِلْكِ أدْمُعِي قلائد في لَبَّاتها وعقود[2]

فـ (برحت) هنا تامة، ومعناها: (غادرتُ)، أو (فارقتُ)، أي: ((ما فارقتني حين ودعتها إلا وجعلت في نحرها قلائد وعقود من سلك أدمعي لشدة بكائي على فراقها عند المعانقة)) [3].

قوله: [الطويل]

وكانوا وكانت فترةٌ جاهليةٌ فقد نَهَجَ اللهُ السبيلَ وأوْضَحَا[4]

أي: وُجدوا، ووُجدت فترة جاهلية، فـ (كان) هنا تامة.

قوله: [الرمل]

إنما **كانت** خطوبٌ قُيِّضَتْ فَعَدَتْنا عنكم إحدى العوادِ[5]

أي: (إنما حدثت خطوب قُيِّضَتْ، فحالت بيننا وبين أحبابنا).

قوله: [الطويل]

---

(1) الهمع: 1/ 115 .
(2) الديوان ص96 .
(3) تبيين المعاني في شرح ديوان ابن هانيء ص225 .
(4) الديوان ص81 .
(5) الديوان ص114 .

فإن لم **تكن** إلا الغواية وحدها فإنَّ غرارَ المشرفي رشيدُ[1]

أي: (فإن لم توجد أو تحدث إلا الغواية وحدها).

قوله: [الطويل]

أي: (فإن يوجد تقصير فمني).

فإنْ **يكُ تقصيرٌ** فمني وإنْ أقُل سَدادا فَمَرْمَى القائلينَ سَديدُ[2]

قوله: [الطويل]

فإنْ **تَكُ حَرْبٌ** فالمفارقُ والطُّلَى وإنْ **يَكُ سِلْمٌ** فالشوى والعراقيبُ[3]

أي: (فإن تحدث حرب ، وإن يحدث سلم).

قوله: [الكامل]

قَطَرَتْ غلائِلُهم دَماً وخُدودُهم خَجَلاً **فراحُوا** بالجمالِ مُخَضَّبا[4]

راحوا إلى أم الرئال عشية **وغدوا** إلى ظبي الكثيب الأعفرِ[5]

فـ (راحوا) في البيت الأول تامة بمعنى: (دخلوا في وقت الرواح)، وما بعدها حال، أي: (دخلوا في وقت الرواح حال كون الجمال مخضبا).

و(راحوا) في البيت الثاني تامة أيضا بمعنى:(ذهبوا في وقت الرواح إلى أم الرئال)، كذلك (غدوا) في البيت نفسه تامة بمعنى:(ذهبوا في وقت الغدو)،وظرف الزمان (عشية) يمكن أن يكون من باب الإطناب؛ لأن دلالته مفهومة من التعبير بالفعل (راحوا).

قوله: [المتقارب]

ولمَّا أتينا سَقَتْهُ الدموعُ فما **باتَ** حَتَّى سقاه الحَيَا[6]

([1]) الديوان ص102 .

([2]) الديوان ص98 .

([3]) الديوان ص36 .

([4]) الديوان ص42 .

([5]) الديوان ص163 .

([6]) الديوان ص29 ، ضمير الغائب في (سقته) يعود على القبر الذي يضم والدة جعفر بن علي، التي يرثيها الشاعر.

فـ (بات) هنا تامة، بمعنى: (دخل في وقت الليل)، والحديث هنا عن القبر الذي ضم والدة جعفر ويحي بن علي، أي: (ما دخل هذا القبر في وقت الليل حتى كان منغمرا بالدموع الكثيرة التي أشبهت المطر.

3-دلالة (كان فَعَل).

اتفق النحاة على عدم جواز مجي خبر (صار – دام – زال – انفك – برح – فتيء) فعلا ماضيا[1] ؛ «فلا يقال: (صار زيد علم)، وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا، وهذا متفق عليه »[2].

أما (ليس) فيجوز فيها ذلك باتفاق[3] ، وقد خطأ أبو حيان ابن مالك حيث اشترط لجواز ذلك أن يكون اسمها ضمير الشأن[4]، يقول أبو حيان: «وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فإن قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فتنفيها على حسب القيد »[5].

وأما (كان – أصبح – أمسى – أضحى – ظل – بات)، فقد اختلفوا في جواز وقوع خبرها فعلا ماضيا، فأجازه البصريون مطلقا، و« شرط الكوفيون، في ذلك اقترانه بـ (قد) ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام ومن كان زيد قائما شيء واحد، واشتراط قد لأنها تقرب الماضي من الحال »[6].

وأرى أن رأي البصريين هو الصحيح، وهو جوازه مطلقا في (كان – أصبح – أمسى – أضحى – ظل – بات)، وذلك لأمرين:

الأول: « لكثرته في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى: ﴿ **إِنْ كانَ قَمِيْصُه**

([1]) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 344 .

([2]) الهمع 1/ 113 .

([3]) انظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1 / 364 .

([4]) ذكر أبو حيان هذا الرأي لابن مالك في التذييل والتكميل 4/ 148 ، وهو غير موجود في شرح التسهيل، أو شرح الكافية الشافية، إنما المذكور في شرح التسهيل ما يلي: « وقد تخالفهن ليس، أي: قد تخالف (ليس) صار ودام وما ذكر بعدها بالدخول على فعل ماض » 1/ 344 .

([5]) التذييل والتكميل 4/ 148 .

([6]) الهمع 1/ 113 .

قُدَّ ﴾[1] ، ﴿ **إنْ كُنْتُ قُلْتُه** ﴾[2]، ﴿ **إنْ كُنْتُم ءَامَنْتُم** ﴾[3]،﴿ **أولَمْ تكونوا أقْسَمْتُم** ﴾[4]، وقال الشاعر : [من الرمل]

ثُمّ **أَضْحوا لَعِبَ** الدَّهْرُ بهِمْ[5]

وقال : [الوافر]

وقَدْ كانوا **فأمْسى** الحَيُّ **ساروا**[6]

وحكى الكسائي: (أصبحتُ نَظَرْتُ إلى ذاتِ التنانير)، يعني: ناقته »[7].

الثاني: أن هذا التجويز ليس لمجرد ورود شواهد كثيرة عليه، بل لأن له بالإضافة إلى ذلك دلالة معينة يتطلبها السياق.

فـ (كان) في الأصل تدل على « حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأولية ولا انقطاع ، كغيرها من الأفعال الماضية، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه ، كقوله تعالى:﴿ **واذْكُروا نِعْمَةَ اللهِ عَلَيْكُم إذْ كُنْتُم أعداءً فألفَّ بينَ قُلوبِكم** ﴾ »[8] [9].

فكونهم أعداء أمر ثابت لهم في الزمن الماضي المنقطع، ولم تدل على الانقطاع إلا بقرينة، وهي: (فألف بين قلوبكم)، كذلك لا تدل على الاستمرار إلا بقرينة نحو قوله تعالى: (وكان الله سميعا بصيرا)،فـ «لم يدل لفظ (كان) على أحد الأمرين، بل ذاك إلى القرينة»[10]، كذلك الأمر بالنسبة لكون الماضي بعيدا أو قريبا فذلك يتحدد بناء على القرينة.

وإذا دلت (كان) على الماضي المنقطع فإما أن يكون على جهة ثبوت الخبر في هذا

---

(1) يوسف: 26 .

(2) المائدة: 116 .

(3) الأنفال: 41 .

(4) إبراهيم: 44 .

(5) صدر بيت، وعجزه: **وكذاك الدهرُ حالٌ بعدَ حالْ**، وهو لعدي بن زيد، انظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري 2/ 1018 ، وقد ورد في الديوان بهذه الرواية:

ثم أضحوا أخنع الدهر بهم ** وكذاك الدهر يودي بالجبالْ انظر: ديوانه ص83 .

(6) لم أعثر على قائله، وقد ورد في الهمع 1/ 113 .

(7) الهمع 1/ 113 ، وانظر التذييل والتكميل 4/ 151 – 153 .

(8) آل عمران: 103 .

(9) شرح التسهيل لابن مالك 1/ 360 .

(10) شرح الرضي 2/ 293 .

الزمن الماضي المنقطع ، أو على جهة حدوثه مرة واحدة ولم يكن ثابتا، والذي يدل على هذا المعنى الأخير هو مجيء الخبر فعلا ماضيا، « فثمة فرق بين (كان محمد كاتبا)، و(كان محمد كتب هذا الأمر)، فالأول وصف دائم، والثاني لمن قام بالفعل مرة واحدة، ونحوه قولك: (كان زيدٌ فاجرا)، أي: متصفا بالفجور، و(كان زيد فجر)، أي: حصل له ذلك مرة »[1].

ومن نماذج ذلك في ديوان ابن هانيء قوله عن الدهر:

1- [الرمل]

فلقد ذَكَّرَ مَنْ **كانَ** **سَهَا** ولقد نَبَّهَ مَنْ **كانَ** **رَقَدْ**[2]

فهو هنا يتحدث عن الدهر، والفعل (كان) دل على حصول الخبر (سها) في الماضي، والقرينة (ذكر) تدل على أن هذا الماضي منقطع، ثم كان اختيار خبر كان فعلا ماضيا، وهو (سها) للدلالة على حصول الفعل مرة واحدة، وليس المقصود حصوله على سبيل الثبوت والدوام.

وقوله:

2- [الرمل]

لا رجاءَ في خلودٍ كُلُّنا واردُ الماءِ الذي **كانَ** **وَرَدْ**

3- [الرمل]

لا أرى عُرْوةَ حَزْمٍ لَمْ تَكُنْ مِنْ عُرَى الحزمِ الذي **كانَ** **عَقَدْ**

4- [الرمل]

كلُّ مُلْكٍ لمليكٍ بعدَه فَهو لغوٌ عندما كانَ عُهِدْ[3]

يرثي هنا ولدا لإبراهيم بن جعفر بن علي، وقد جاء خبر (كان) هنا أيضا فعلا ماضيا ، وهو (ورد – عقد – عهد)؛ للدلالة على حصول الخبر مرة واحدة في الزمن الماضي المنقطع ، وليس على سبيل الثبوت.

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

---

(1) معاني النحو د/ فاضل السامرائي 1 / 192 .

(2) الديوان ص120 .

(3) الديوان ص122 ، 123 .

obeikan.com

وقد **كان طاحَ** المُلْكُ لولا اعتلاقُه حبائلَ هذا الأمرِ وهي رثائثُ[1]

جاء اسم (كان) هنا ضمير الشأن ، والخبر جملة (طاح الملك)، وجاءت (كان طاح) للدلالة على أن هناك حدثا ليس متصفا بالثبوت والاستمرار زمنه في الماضي المنقطع، وقد عُلق هذا الحدث عن الوقوع في الماضي لوجود اسم (لولا)، وهو اعتلاق الخليفة جعفر بن علي زمام الأمور، أي أن سقوط المُلْك كان سيقع في الماضي ، ولكن وجود الخليفة منع من حدوث ذلك.

وقوله في مدح جعفر أيضا: [الكامل]

ليس التعجبُ مِنْ بحارِكَ إنَّني قِسْتُ البحارَ بها فكُنَّ سَرَابَا

لكنْ مِنَ القَدَرِ الذي هو سابقٌ إنْ **كانَ أحْصَى** ما وَهَبْتَ حِسابَا[2]

فـ (كان) هنا تدل على حصول الخبر في الماضي، وسياق البيت يدل على أن الماضي هنا بعيد، ومنقطع، وجاء الخبر (أحصى) فعلا ماضيا للدلالة على أن الحدث وهو الإحصاء وقع مرة واحدة في الزمن الماضي، فلم يقل مثلا: (إن كان محصي)؛ لأن ذلك يدل على ثبوت ودوام إحصاء القدر لما وهبه جعفر، وهو ليس المراد من البيت، بل المراد أن القدر أحصى مرة واحدة في الماضي كل ما سيهبه جعفر في المستقبل، وهو ما يتعجب منه الشاعر؛ نظرا لكثرة هبات الخليفة جعفر.

وقوله يمدح القائد جوهرا: [الطويل]

فلمَّا اطْلَخَمَّ الأمرُ أخْفَتَ زأْرُه فَمَجْمَجَ تَعْرِيْضاً وقَدْ **كانَ صَرَّحَا**[3]

فمجيء خبر (كان) هنا فعلا ماضيا يدل على وقوع التصريح في الزمن الماضي المنقطع مرة واحدة، وليس على جهة الثبوت والدوام.

وقد جاء خبر (كان) فعلا ماضيا في حيز شرط، كما في قول ابن هانيء: [المتقارب]

وكان إذا **شاءَ حَفَّتْ بِهِ** كتائبُه فملأنَ الملا[4]

([1]) الديوان ص62 ، الرثائث: البالية.

([2]) الديوان ص53 .

([3]) الديوان ص78 ، اطلخم: أظلم، أخفتَ: خفض، وأخفى، مجمج في حديثه: لم يبينه، التعريض ضد التصريح.

([4]) الديوان ص23 .

وقوله يخاطب بني هاشم: [الطويل]

وكنتم إذا ما ماج عُثْنُونُ قَسْطَلٍ كما اغْبَرَّ مجهولُ المخارِمِ سَرْبَخُ

قريتم سباعَ الأرضِ في كُلِّ مَعْرَكٍ كأنَّ القَنا فيه طُهاةٌ وطُبَّخُ[1]

فدلالة ذلك هنا هو أن الخبر ، وهو الشرط هنا ، كان أمرا معتادا في الماضي، كما في قوله تعالى: ﴿ **إنهم كانوا إذا قيل لهم لا إله إلا اللهُ يستكبرون** ﴾[2].

4-دلالة (يكون فعل).

إذا جاءت (كان) بلفظ المضارع فمعناها وقوع مضمون الجملة في الزمن الحاضر أو المستقبل، فإذا كان الخبر فعلا ماضيا، فإنه يدل أيضا على حدوث الخبر مرة واحدة في الزمن الحاضر أو المستقبل، وذلك كما في قول ابن هانيء: [المتقارب]

فإنْ **أكُ فارقتُ** طِيْبَ الحياةِ حميدا وودَّعْتُ عَصْرَ الصِّبَى

فقد أطرُقُ الحَيَّ بعدَ الهدوءِ تَصِلُّ أسنتُهم والظُّبَى [3]

يتحدث هنا عن انقضاء فترة الشباب والصبى، وعن مشيبه، فـ (أك فارقت) هنا تدل على أن المفارقة وقعت في الزمن الماضي، وما زالت مستمرة حتى الزمن الحاضر وهو الذي تدل عليه صيغة المضارع (أكن)، أما (إنْ) الشرطية هنا فلم تصرف زمن الفعل بعدها للاستقبال، وإنما معناها التبيين والظهور، ونظيرها (إنْ) في قوله تعالى: ﴿ **وإنْ كانَ كَبُرَ عليكَ إعْراضُهم** ﴾[4]، يقول أبو حيان بصدد حديثه عن هذه الآية: « وهو صلى الله عليه وسلم قد كبر عليه إعراضهم، لكن جاء الشرط معتبراً فيه التبيين والظهور ، وهو مستقبل ، وعطف عليه الشرط الذي لم يقع ، وهو قوله : (فإن استطعت)، وليس مقصوداً وحده بالجواب فمجموع الشرطين بتأويل الأول لم يقع بل المجموع مستقبل ، وإن كان ظاهر أحدهما بانفراده واقع،ونظيره:﴿ **إنْ كانَ قَميصُه قُدَّ مِنْ قُبُلٍ** ﴾[5]،﴿ **وإنْ كانَ قميصُه قُدَّ مِنْ دُبرٍ** ﴾[6]، ومعلوم أنه قد وقع أحدهما ، لكن المعنى أن يتبين

([1]) الديوان ص85 ، عثنون قسطل: ما تجره الريه من غبار، المخارم جمع مخرم، وهو منقطع أنف الجبل، السربخ: الأرض الواسعة المضلة.

([2]) الصافات: 35 ، انظر: معاني النحو 1 / 193 .

([3]) الديوان ص20 .

([4]) الأنعام: 35 .

([5]) يوسف: 26 .

([6]) يوسف: 27 .

ويظهر كونه قدّ من كذا »[1].

5-دلالة (كان يَفْعَل):

جاء خبر (كان) جملة فعلية فعلها مضارع في قول ابن هانيء يمدح أبا الفرج محمد بن عمر الشيباني: [البسيط]

قَدْ **كُنْتَ تملأه** خَيْلاً مُضَمَّرَةً يَحْمِلْنَ كُلَّ عتيدِ البأسِ والغَضَبِ[2]

فالخبر هنا (تملأه) يدل على استمرار مضمونه في الزمن الماضي المستفاد من صيغة (كنت).

وقوله: [الطويل]

لئن **كان** هذا الحُسْنُ **يُعْجَمُ** أسْطُراً لأنتِ التي تُمْلِينَ والبدرُ يَنْسَخُ[3]

فخبر (كان) هنا ، وهو الفعل المضارع (يعجم) يدل على التجدد والحدوث في الزمن الماضي، ثم دخلت على (كان) (إنْ) الشرطية، فصرفت زمن التركيب إلى المستقبل.

وقد يدل هذا التركيب على تجدد وحدوث الخبر في الزمن المستفاد من الفعل الناسخ، كما في قوله: [المتقارب]

وراعى النجومَ فأعْشَيْنَه **فباتَ يَظُنُّ** الثُّرَيَّا السُّهَى[4]

6- دخول الواو على خبر الأفعال الناقصة:

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز دخول الواو على خبر (كان) وأخواتها إذا كان جملة[5]، بينما ذهب الأخفش[6] وتابعه ابن مالك[7] إلى جواز ذلك تشبيها لجملة الخبر بجملة الحال، ومثلا لذلك بـ(قول الشاعر[8]: [من الطويل]

---

(1) البحر المحيط 4 / 118 .
(2) الديوان ص55 ، العتيد: الحاضر.
(3) الديوان ص83 .
(4) الديوان ص28 ، أعشينه: أضعفن بصره.
(5) انظر: الهمع 1/ 116 .
(6) انظر: الهمع 1/ 116 .
(7) انظر: شرح التسهيل 1/ 359 ، 360 .
(8) ورد في الهمع 1/ 116 ، بلا نسبة، وفي شرح التسهيل 1/ 359 بلا نسبة أيضا.

فَظَلُّوا ومنهم سابقٌ دمعةٌ له وآخرُ يُثْنِي دمعةَ العينِ بالمَهْلِ

ومثله قول الآخر[1]: [من الطويل]

وكانوا أُناساً يَنْفَحُون **فأصبحوا وأكثرُ ما يُعطونكَ النَّظَرُ الشَّزْرُ**)) [2]

وأرى أن رأي الأخفش وابن مالك هو الأقرب للصواب، لأن في هذا الرأي مراعاة للسياق الذي قد يأبى في بعض الأحيان إعراب ما بعد الواو حالا، وهذا يتضح في قول ابن هانيء حيث يرثي والدة جعفر: [الكامل]

ولقد **تكونُ ومن بدائعها حِكَمٌ** ومِنْ أيَّامِها سِيَرُ [3]

فجعل (تكون) تامة هنا ، وإعراب ما بعدها حالا لا يؤدي لمعنى صحيح، وإنما المراد أن الخبر (من بدائعها حكم) ثابت للاسم – وهو والدة جعفر المتوفاة – في الزمن الذي تدل عليه صيغة (تكون) وهو الحال أو الاستقبال، وللواو هنا فائدة تركيبية ، حيث رفعت توهم كون (حكم) اسم (تكون).

وقوله: [الطويل]

ألا تلكمُ الأرضُ **أصبحتْ وما لبني العباس في عَرْضِها فِتْرُ** [4]

وقوله يخاطب بني العباس بعد فتح مصر: [الطويل]

فما جاء هذا اليومُ إلا وقَدْ **غَدَتْ وأيديكم منها ومِنْ غيرها صِفْرُ** [5]

ففي هذين البيتين يلاحظ أولا أن معنى (أصبحت)، و(غدت) بمعنى (صار) ؛ إذ ليس المقصود تقييد مضمون الخبر بوقت الصباح والغدو، ومن ثم لا يصح جعل (أصبحت – غدت) تامتين؛ لأن ذلك سيؤدي إلى المعنى الغير مقصود، إنما المقصود أن جملة الخبر ثابتة للاسم، وهو:الضمير العائد على الأرض في البيت الأول،والضمير العائد على (مصر) في البيت الثاني، وهذا الثبوت على جهة الصيرورة إليه.

([1]) هو: أعشى تغلب ربيعة بن نجوان، انظر: الحماسة البصرية 1/ 210 ، وفيها: (ينضحون) بدلا من (ينفحون) ، وهو في الهمع 1/ 116 بلا نسبة، وفي معجم الشواهد العربية 3/ 252 بلا نسبة أيضا.

([2]) شرح التسهيل 1/ 360 .

([3]) الديوان ص170 .

([4]) الديوان ص133 .

([5]) الديوان ص131 .

ومن ثم فإن السياق هو الذي يحدد التوجيه النحوي الصحيح للتركيب.

7-حذف خبر الأفعال الناسخة.

ذكر جمهور النحاة أنه لا يجوز حذف اسم كان « اختصارا ولا اقتصارا، وإن كان مبتدأ في الأصل، والمبتدأ يجوز حذفه لفهم المعنى، وسبب ذلك أنه لما ارتفع بالفعل صار يشبه الفاعل، والفاعل لا يحذف، فكذلك ما أشبهه » [1].

أما الخبر فقد أجازوا حذفه لوجود قرينة في الضرورة فقط، ولم يجيزوا حذفه اختيارا؛ لأنه « صار عوضا من المصدر ، فلذلك لا يجوز (كان زيد قائما كونا) كراهية الجمع بين العوض والمعوض منه، وإنما عوض منه لأنه في المعنى المصدر، ألا ترى أن القيام كون من أكوان زيد، فلما كان الخبر المصدر في المعنى استغني به عنه، كما استغني بـ (ترك) عن (وذَرَ)، و(وَدَعَ) لما كانا في معناهما، ولولا أنه عوض لصرح بالمصدر إذ لا فعل إلا وله مصدر أخذ منه، وقد تقدم الدليل على ذلك، فلما صار الخبر عوضا من المصدر صار كأنه من كمال الفعل وكأنه جزء من أجزائه، فلم يحذف لذلك، وأيضا فإن الأعواض لازمة لا يجوز حذفها » [2].

أما ابن مالك فقد استثنى من ذلك (ليس) متابعا للفراء، وأجاز حذف خبرها اختيارا[3] « دون قرينة زائدة على كون الاسم نكرة عامة ؛ لأنه بذلك يشبه اسم (لا)، فيجوز أن يساويه في الاستغناء عن الخبر كقول الشاعر[4]: [من الوافر]

ألا يا ليلُ وَيْحَكِ نَبِّئينا فأمَّا الجودُ منكِ **فليس جودُ**

أراد: فليس منك جود، أو ليس عندك جود...وحكى سيبويه [5]: ليس أحد، أي: ليس هنا أحد » [6].

« ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا » [7].

ومن نماذج ذلك في الديوان قول ابن هانيء: [الطويل]

---

(1) شرح جمل الزجاجي 1/ 410 .
(2) شرح الجمل 1/ 410 ، 411 ، وانظر: شرح المفصل 7/ 97 .
(3) انظر: الهمع 1/ 116 .
(4) هو: عبد الرحمن بن حسان، انظر: الكتاب 1 / 386 .
(5) انظر: الكتاب 2/ 346 .
(6) شرح التسهيل 1/ 358 ، 359 .
(7) الهمع: 1/ 116 .

فَلَمْ **يفتأوا** مِنْ حُكْمِ عَدْلٍ يَعُمُّهُم وعارفةٍ تُسْدَى إليهم وتُصْنَعُ[1]

وقوله: [الطويل]

وما سَرَّهم ما ساءَ أبناءَ قَيْصَرٍ وتلكَ تِراثٌ لَمْ **تَزَلْ** وحُقُودُ[2]

وقوله: [الكامل]

ممَّا اقْتَنَى المَلِكُ الهِرَقْلُ فَلَمْ **يَزَلْ** حَتَّى تألقَّ فَوْقَ رأسِ قِباذِ[3]

وقوله: [الطويل]

ثَوَى بكَ عِزُّ المُلْكِ فيهم ولَمْ **تَزَلْ** وأنتَ له العِلْقُ النفيسُ ومَعْلَقُهْ[4]

وقوله: [الطويل]

فليتَ مَشيباً لا **يزالُ** ولَمْ أقُلْ بكاظمةٍ ليتَ الشبابَ يَعودُ[5]

فخبر الأفعال الناقصة في هذه الأبيات محذوف للضرورة؛ وذلك لدلالة السياق عليه، فالتقدير في الأبيات على الترتيب: (فلم يفتأوا ينهلون من حكم عدل – وتلك تراث لم تزل قائمة – فلم يزل موجودا (أي السيف) حتى تألق – ولم تزل ثاويا – لا يزال موجودا).

8–زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب.

زيادة (كان) على ضربين:

أ–قياسي: بين (ما) وفعل التعجب، نحو: (ما كان أصحَّ علمَ مَنْ تَقَدَّما) [6].

ب–سماعي: « بين الشيئين المتلازمين » [7]، « كالمبتدأ وخبره نحو: (زيدٌ كان قائمٌ)، والفعل ومرفوعه نحو: (لم يوجد كان مثلُك) والصلة والموصول نحو: (جاء الذي كان أكرمته)،

---

(1) الديوان ص195 .

(2) الديوان ص101 .

(3) الديوان ص130 ، يصف هنا تاجا قديما، وهرقل: أحد ملوك الروم، وقباذ: ملك فارسي والد كسرى أنوشروان.

(4) الديوان ص226 .

(5) الديوان ص96 .

(6) انظر: شرح ابن عقيل على الألفية 1/ 288 ، 289 .

(7) شرح جمل الزجاجي 1/ 397.

والصفة والموصوف نحو: (مررت برجل كان قائمٍ)... وشذ زيادتها بين حرف الجر ومجروره كقوله [1]: [الوافر]

سراة بني أبي بكر تسامى **على كان المسومةِ** العرابِ

وأكثر ما تزاد بلفظ الماضي، وقد شذت زيادتها بلفظ المضارع في قول أم عقيل ابن أبي طالب : [الرجز]

أنت تكون ماجدٌ نبيل إذا تهب شمأل بليل» [2]

وقد جاءت (كان) في الديوان زائدة بين (ما) التعجبية ، وفعل التعجب، كما في الأبيات التالية:

قوله: [البسيط]

ألؤلؤٌ دَمْعُ هذا الغَيْثِ أمْ نُقَطُ **ما كان أحْسَنَه** لو كان يُلْتَقَطُ[3]

وقوله: [الكامل]

ما كان أفْتَكَنِي لَوِ اخْتَرَطَتْ يَدِي مِنْ ناظريكَ على رقيبكِ مُرْهَفا[4]

وكون (كان) زائدة معناه « أنها لم يؤتَ بها للإسناد » [5]، وليس معنى ذلك « أنها لم تدل على معنى ألبتة » [6]، فزيادتها مثلا بين (ما) التعجبية، وفعل التعجب كما في الأبيات السابقة تدل على أن التعجب في الزمن الماضي؛ لكون التعجب قد « سلب الدلالة على المضي » [7] ، ولذلك فإن « العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت: (ما أحسنَ زيدا)، فإذا قالت: (ما كان أحسنَ زيدا) كان التعجب من الحُسْنِ فيما مضى، وهو الآن ليس كذلك » [8]، يقول سيبويه: « وتقول: (ما كان أحسنَ زيداً)، فتذكر (كان) لتدل على

---

(1) لا يُعرف قائله، انظر: شرح ابن عقيل 1/ 291 .
(2) شرح ابن عقيل على الألفية 1/ 288 ، 291 ، 292 .
(3) الديوان ص184 .
(4) الديوان ص203 .
(5) شرح قطر الندى لابن هشام ص138 .
(6) شرح قطر الندى ص138 .
(7) حاشية الصبان على شرح الأشموني 1/ 240 .
(8) شرح جمل الزجاجي 1/ 402 .

أنه فيما مضى »[1].

ومن ثم فإن زيادة (كان) في البيتين السابقين تدل على أن التعجب كان فيما مضى، وقد جاءت (لو) هنا فدلت تعلق التعجب في الماضي بما بعد (لو) في البيتين.

9- **تقديم خبر (كان وأخواتها) على الاسم حال كونه فعلا:**

قد يكون خبر الأفعال الناسخة جملة: فعلية أو اسمية، وقد اختلف النحاة حول تقديم هذا النوع من الخبر على الاسم، أو تقديمه على الفعل الناسخ، فمنعه قوم مطلقا لعدم السماع، وأجازه مطلقا ابن السراج، يقول: « ولو قلت : كان في داره أبوه زيد صلح لأنك قدمت الخبر بهيئته وعلى جملته فصار مثل قولك : (كان منطلقاً زيد)، ومثل ذلك : (كان زيداً أخواك يضربان) هذا لا يجوز ، فإن قدمت : (يضربان زيداً) جاز ، وتجوز هذه المسألة إذا أضمرت في (كان) مجهولاً وتقول : زيد كان منطلقا أبوه فزيد مبتدأ وما بعده خبر له وفي (كان) ضمير زيد وهو اسمها ومنطلقاً أبوه (خبره) وإن شئت رفعت (أبا) ب (كان) وجعلت (منطلقاً) خبره وتقول : (زيد منطلقاً أبوه كان) تريد : (زيد كان منطلقاً أبوه) مثل المسألة التي قبلها .

وقال قوم : (أبوه قائم كان زيد) خطأ لأن ما لا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان) والقياس ما خبرتك به إذ كان قولك : أبوه قائم في موضع قولك : (منطلقاً) فهو بمنزلته فإذا لم يصح سماع الشيء عن العرب لُجِيءَ فيه إلى القياس ولا يجيزون أيضاً : (كان أبوه قائم زيد)، (كان أبوه زيد أخوك)، و(كان أبوه يقوم أخوك)، هذا خطأ عندهم لتقديم المكنى على الظاهر ، وهذا جائز عندنا »[2]، وقد تابعه ابن مالك، حيث يقول: « وما ذهب إليه من الجواز هو الصحيح؛ لأنه وإن لم يسمع مع (كان) فقد سمع مع الابتداء »[3].

فابن السراج وابن مالك أجازا ذلك مطلقا سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية.

وبعضهم منع من ذلك إذا كانت الجملة « فعلا مرفوعه ضمير مستتر فيه، نحو: (كان زيد يقوم) »[4].

واختلفوا في قول الشاعر[5]: [من الطويل]

---

(1) الكتاب 1/ 73 .

(2) الأصول: 1 / 88 .

(3) شرح التسهيل 1/ 355 .

(4) التذييل والتكميل 4/ 183 .

(5) هو: أشجع بن عمرو السلمي، انظر: ديوان الحماسة 1/ 254 .

فأصبحَ فِي لَحْدٍ مِنَ الأرضِ مَيِّتاً **وكانت به حيَّاً تَضِيقُ الصحاصِحُ**

فـ (تضيق) عند ابن السراج وابن مالك ومن وافقهما خبر مقدم، وعند غيرهم اسم (كانت) ضمير القصة، والجملة (تضيق الصحاصح) خبر.

« واستدل من منع ذلك بأن هذه الأفعال داخلة على ما أصله المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن يقال: (يقوم زيد) على أن يكون (يقوم خبرا مقدما، فكذلك هنا، لأن أفعال هذا الباب داخلة على المبتدأ والخبر » [1].

وحجة من أجاز « أن المانع من ذلك في باب المبتدأ والخبر كون الفعل المتقدم عاملا لفظيا والابتداء عامل معنوي،والعامل اللفظي أقوى من العامل المعنوي،وأما (كان وأخواتها) فعوامل لفظية، فإذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الأفعال لم يكن إعمالها فيه لازما؛ لأن العرب إذا قدمت عاملين لفظيين قبل معمول ربما أعملت الأول وربما أعملت الثاني » [2].

فيتضح من النص السابق أن علة امتناع التقديم في المبتدأ والخبر هو أن الفعل سيكون أقوى في العمل ومن ثم تتحول الجملة إلى فعلية، فتتغير الدلالة، أما في باب (كان وأخواتها) فإن هذه العلة غير موجودة، ولا ينبغي أن يمنع ذلك في باب (كان) لمجرد منعه في المبتدأ والخبر؛ لأن لكل تركيب ظروفه، فينبغي أن ننظر إلى التركيب بعد دخول (كان وأخواتها) دون افتراض أنها لو زالت عن التركيب « (كان يقوم زيد) – على أن يكون (يقوم) خبرا مقدما ، فقلت: (يقوم زيد) لم ترجع إلى المبتدأ والخبر » [3].

ومن ثم أرى أن رأي ابن السراج وابن مالك هو الصواب، ومن نماذج ذلك في الديوان :

قوله يمدح المعز: [الطويل]

أُهَنِّيكَ بالفتحِ الذي أنا ناظِرٌ إليه بعينٍ **ليس يُغْمِضُها الكُفْرُ** [4]

وقوله يصف السيف: [الطويل]

له هاجسٌ يَفْرِي الفَرِيَّ كأنَّه شَبَا مَشْرِفَيٍّ **ليس يَنْبُو مُذَلَّقُهْ** [5]

([1]) شرح جمل الزجاجي 1/ 376 .

([2]) شرح جمل الزجاجي 1/ 376 .

([3]) التذييل والتكميل 4/ 184 .

([4]) الديوان ص136 .

([5]) الديوان ص224 ، يفري الفري: يأتي بالعجب، المذلق: المسنون.

فكل من (يغمضها)، و(ينبو) خبر مقدم لـ (ليس)، للأهمية، ولمناسبة القافية.

10- حذف نون (كان):

تختص (كان) بجواز حذف نونها بالشروط الآتية:

أ-أن تكون بلفظ المضارع.

ب-أن يكون المضارع مجزوما بالسكون.

ج-ألا يكون بعد النون ساكنا، وذلك على رأي سيبويه والجمهور، خلافا ليونس وابن مالك حيث أجازا حذفها إذا جاء بعدها ساكن[1].

د-ألا يكون بعد النون ضمير نصب.

هـ -أن يكون ذلك في الوصل لا في الوقف.

كما في نحو قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ اللهَ لا يَظْلِمُ مِثْقالَ ذَرَّةٍ وإِنْ تَكُ حسنةً يضاعفْها ويؤتِ مِنْ لَدُنْه أجراً عظيما** ﴾[2] ، وقوله تعالى: ﴿ **إِنَّ إبراهيمَ كانَ أُمَةً قانتا للهِ حنيفاً ولم يكُ من المشركين** ﴾[3] ، وقوله تعالى:﴿ **واصْبِرْ وما صَبْرُكَ إلا باللهِ ولا تحزن عليهم ولا تكُ في ضيق مما يمكرون** ﴾[4] ، وقوله تعالى: ﴿ **قالتْ أنَّى يكونُ لي غلامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بغيا** ﴾[5] وقوله تعالى:﴿ **قالوا لَمْ نَكُ مِنْ المصلين * ولم نَكُ نُطْعِمُ المسكين** ﴾[6] .

وقد حذفت النون من (كان) في الأبيات التالية من ديوان ابن هانيء، وذلك لتحقق الشروط:

قوله: [اللمتقارب]

فإنْ **أكُ** فارقتُ طيب الحياة حميدا وودعتُ عَصْرَ الصبى[7]

وقوله: [الطويل]

---

(1) انظر: شرح التسهيل 1/ 366 .
(2) النساء: 40 .
(3) النحل: 120 .
(4) النحل: 128 .
(5) مريم: 20 .
(6) المدثر: 43 ، 44 .
(7) الديوان ص20 .

فإنْ **يَكُ** تَقْصيرٌ فمني وإنْ أقُلْ سَدادا فَمَرْمَى القائلين سَديدُ[1]

وقوله: [المتقارب]

ألم **تَكُ** مِنْ قَومِها في الصميم ومِنْ مَجْدِها في أشَمِّ الذُّرَى[2]

وقوله في مدح المعز: [الطويل]

فإنْ **أكُ** مَحْسُودا على حُرِّ مَدْحِكم فغيرُ نَكيرٍ في الزَّمانِ الأعاجيبُ[3]

والصحيح أن حذفها مظهر من مظاهر التخفيف[4] ، خلافا لأبي حيان الذي قصر سبب حذفها على كثرة الاستعمال، ولشبه هذه النون لأجل سكونها بحروف العلة[5].

وليس معنى ذلك أن إثبات النون يعد عدولا من الخفة إلى الثقل، بل يعد مظهر ((من مظاهر التخفيف النطقي أيضا إذ لابد من مراعاة العلاقة الصوتية بينها وبين ما يليها من الحروف ، وتتمثل هذه العلاقة في إدغامها فيما بعدها ، أو إظهارها إظهارا تاما عند التقائها بما بعدها ، أو إخفائها فيما بعدها ، أو قلبها ميما نتيجة التقائها بما بعدها ، ولا شك أن مراعاة هذه العلاقات الصوتية مظهر من مظاهر التخفيف ، كما أن حذف النون من مظاهر التخفيف . كما سبق ، وكان مراعاة هذه العلاقة الصوتية المشار إليها عند ذكر النون . تعويض للفظ من الخفة عما فقده من الخفة عند الحذف .

ومما أدغمت فيه النون فيما بعدها . قوله تعالى : ﴿ **مَنْ يَشْفَعْ شفاعةً حسنةً يَكُنْ لَه نصيب منها ومَنْ يَشْفَعْ شفاعةً سيئةً يكن له كِفْلٌ منها** ﴾[6] ، فقد أدغمت النون في اللام ، فحولت إلى حرف من جنس اللام ، فكأننا ننطق لاما مشددة .

ومما تظهر فيه النون إظهارا تاما عند التقائها بأحد حروف الحلق قوله تعالى : ﴿ **إنْ يَكُنْ غنيًّا أو فقيرا فالله أولى بهما** ﴾[7] ، وقوله تعالى : ﴿ **فأجْمِعُوا أمرَكم وشُركاءَكم ثُمَّ لا يَكُن أمرُكم**

([1]) الديوان ص98 .

([2]) الديوان ص31 ، يقصد والدة جعفر.

([3]) الديوان ص40 .

([4]) انظر: شرح التسهيل 1/ 366 .

([5]) انظر: التذييل والتكميل 4/ 238 .

[6] . النساء : 80 .

[7] . النساء : 135 .

عليكُم غُمَّة﴾ [1] ، فنحن عند التلاوة يجب أن نظهر النون الساكنة عند التقائها بالغين ، كما في الآية الأولى ، أو بالهمزة كما في الآية الثانية ، وهكذا نفعل عند باقي حروف الحق ، وهي (الهاء ، والعين ، والحاء ، والخاء) .

ومما أخفيت فيه النون فيما بعدها . قوله تعالى : ﴿ **هَلْ أَتَى على الإنسانِ حينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شيئاً مَذْكُورا** ﴾[2] ، فنحن هنا لا ننطق النون مدغمة في الشين ، ولا مظهرة ، ولكن نخفيها في الشين ، فننطق الحرفين بين النون والشين .

ومما قلبت فيه النون ميما عند التقائها بالميم . قوله تعالى : ﴿ **إنْ يَكُنْ منكم عشرونَ صابرون يَغْلِبُوا مائتين وإنْ يَكُنْ منكم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا** ﴾ [3] ، فنحن عند التلاوة نقلب نون (يكن) ميما ، لأن ما بعدها ميم ، وهذا نوع من الإدغام .

وهكذا . فإن ذكر النون في هذه المواضع ليس عدولا من الخفة إلى الثقل ، وإنما هو انتقال من مظهر من مظاهر الخفة إلى مظهر آخر » [(4)].

ثانيا- ما يعمل عمل (ليس).

1-(ما) بين الإعمال، والإهمال.

الأصل في (ما – لا – إنْ) عدم الإعمال؛ لأنها غير مختصة، حيث تدخل على الاسم نحو قوله تعالى: ﴿ **إنْ أنتم إلا تَكْذِبون** ﴾[(5)]، والفعل نحو: ﴿ **إنْ يقولونَ إلا كَذِباً**﴾[(6)]، ونحو: (ما يقوم زيد)، و« كل شيء طلب شيئا طلبا غير اختصاصي فلا عمل له » [(7)].

ومراعاة لهذا الأصل لم يعملها التميميون، يقول سيبويه: « وهو القياس » [(8)].

ومن ناحية أخرى تشبه (ما) (ليس) من « ثلاثة أوجه:

الأول: إن كل واحدة منهما أداة نفي.

---

[1] . يونس :71 .
[2] . الإنسان : 1 .
[3] . الأنفال : 65 .
(4) قواعد العربية: دراسة وصفية في ضوء القرآن الكريم ص49، 50 .
(5) يس: 15 .
(6) الكهف: 5 .
(7) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الشافية 2/ 215 .
(8) الكتاب 1 / 57 .

والثاني: أن النفي بهما محمول على الحال ما لم يقترن بالكلام ما يخرجهما عن ذلك، فإذا قلت: (ما زيد قائما)، أو (ليس زيد قائما) **فهما** محمولان على النفي في الحال، حتى تقول: (أمس)، أو (غدا) ، أو نحو ذلك.

والثالث: دخولهما على المبتدأ والخبر »[1].

ومراعاة لهذا الشبه أعمل الحجازيون (ما) عمل (ليس) في رفع الاسم ونصب الخبر، وألحقوا بـ (ما) : (لا) ، و(إنْ)، « هذا مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أن (ما) لا تعمل شيئا في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها، والمنصوب على إسقاط الباء..ورد بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها»[2].

ولكن لا تعمل (ما) عندهم إلا بشروط[3]:

1-ألا تقترن (ما) بـ (إنْ).

2-ألا ينتقض النفي بـ (إلا).

3-ألا يتقدم الخبر وهو غير جار ومجرور أو ظرف على الاسم.

4-ألا يتقدم معمول الخبر وهو غير جار ومجرور أو ظرف على الاسم.

وزاد بعضهم شرطين آخرين[4]:

5-ألا تتكرر (ما)، بشرط ألا تكون زائدة أو توكيدا لفظيا للأولى، فإن كانت كذلك عملت.

6-ألا يبدل من خبرها موجب.

وقد جاءت (ما) في الديوان تارة مهملة – مع توافر الشروط – على لغة التميميين، ، وتارة عاملة على لغة الحجازيين؛ لتوافر الشروط، ومهملة لعدم توافر الشروط.

أما إهمالها على لغة بني تميم فقد جاء في قوله: [الطويل]

وما قَصْدُ مِثْلِي في القصيدِ ضَراعةٌ ولا مِنْ خِلالي فيه حِرْصٌ وترغيبُ[5]

([1]) السابق 2/ 216 .

([2]) الهمع: 1/ 123.

([3]) انظر: شرح التسهيل 1/ 369 ، وما بعدها.

([4]) انظر: الهمع: 1/ 123 ، 124 ، وقواعد العربية: دراسة وصفية في ضوء القرآن الكريم ص58 ، 59 .

([5]) الديوان ص40 .

فـ (قصد) هنا مبتدأ، و(ضراعة) خبر.

وقوله: [الطويل]

تُشَبُّ لآلِ الجاثليقِ سعيرُها وما **هي** مِنَ آلِ الطَّريدِ **بعيدُ**[1]

فـ (هي) مبتدأ، و(بعيد) خبر.

وأما إعمالها على لغة الحجازيين ففي المواضع الآتية:

قوله يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

ما اللهُ تاركَ **ظلمِ كفِّكَ للهَى** حَتَّى يُنَزِّلَ في القِصاصِ كتابا[2]

وقوله يمدح جعفر ويحي ابني علي: [الطويل]

وما المدحُ مدحاً **في سواكم حقيقةً** وما هو إلا الكفرُ أو سببُ الكفرِ[3]

فـ (المدح) هنا اسم (ما)، و(حقيقة) خبرها منصوب، و(مدحا) هنا حال.

وقوله: [الطويل]

وما الجودُ شيئا **كان قَبْلَكَ سابقاً** بَلْ الجودُ شيءٌ في زمانِك حادثُ[4]

وأما اهمالها لعدم توافر إحدى شروط العمل ففي قوله يهجو الوهراني: [الخفيف]

ما عجيبٌ بأنْ لَعِبْتَ **بدهرٍ** نائمٍ طرفُه وخطبٍ تريفِ[5]

فقد أهملت هنا لتقدم الخبر (عجيب) على الاسم، وهو المصدر المؤول (أن لعبت).

وقوله يمدح جعفر ويحي ابني علي: [الطويل]

وما المدحُ مدحاً في سواكم حقيقةً وما هو إلا الكفرُ أو سبب الكفرِ[6]

فهنا أيضا أهملت (ما) في الشطر الثاني؛ لانتقاض النفي بـ (إلا).

---

(1) الديوان ص99 ، آل الجاثليق: الروم، آل الطريد: بنو أمية، والضمير في (سعيرها) يعود على سفن المعز.

(2) الديوان ص53 .

(3) الديوان ص159 .

(4) الديوان ص63 .

(5) الديوان ص216 ، الخطب التريف: الخطب السهل.

(6) الديوان ص159 .

وإهمال (ما) كما هو في لهجة بني تميم، وإعمالها كما هو في لهجة الحجازيين لغتان فصيحتان ، إلا أن الأولى هي الأقيس، والثانية هي الأكثر استعمالا، وبها جاء القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ **ما هُنَّ أمهاتِهم** ﴾[1] ، و﴿ **ما هذا بشرا** ﴾[2] ، ومن ثم لا يضر الشاعر استعمال اللغتين، فكل منهما لغة فصحى.

وقد اختلف النحاة فيما إذا قدم خبرها أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور على أربعة مذاهب[3]:

الأول: عدم الإعمال سواء أكان المقدم الخبر أو معموله.

الثاني: جواز الإعمال سواء أكان المقدم الخبر أو معموله أيضا للتوسع فيهما، وهو رأي ابن عصفور[4].

الثالث: الجواز إذا كان المقدم معمول الخبر، والمنع إن كان الخبر، وهو مذهب الجمهور ومنهم ابن مالك[5].

الرابع: الجواز إن كان المقدم الخبر، والمنع إن كان المعمول هو المقدم، وهو رأي السيوطي[6].

والملاحظ أن هذا الخلاف يقوم على حجج عقلية وفلسفية، وليس له أي أثر على المعنى، وإنما يظهر أثره على محل الجار والمجرور، أو الظرف ، فمن جوز الإعمال مع توسط الخبر جعله في محل نصب، ومن منع الإعمال في هذه الحالة جعله في محل رفع.

ولذلك أرى الأخذ بمذهب ابن عصفور وهو جواز الأمرين إذا كان المقدم الجار والمجرور أو الظرف، سواء أكان هو الخبر أم معموله؛ لأن النحاة كثيرا ما قالوا إن تقدم المعمول يؤذن بتقدم العامل.

وقد ورد في الديوان تقديم الخبر وهو جار ومجرور على الاسم، وذلك في قوله: [الطويل]

([1]) المجادلة: 2 .

([2]) يوسف: 31 .

([3]) انظر: الهمع: 1/ 124.

([4]) انظر: شرح الأشموني على الألفية 1/ 249 ، وشرح التصريح على التوضيح 1/ 198 .

([5]) انظر: شرح التسهيل 1/ 370 ، وشرح الأشموني وحاشية الصبان عليه 1 / 249 .

([6]) انظر: الهمع: 1/ 124.

ولم أرَ مِثْلِي ما له مِنْ تَجَلُّدِ ولا كجفوني **ما لَهُنَّ جمودُ**

ولا كالياليَ ما لهن مواثق ولا كالغواني **ما لهن عهود**[1]

وقوله: [الطويل]

وما غاظ حُسَّادي سوى الصدقِ وحده **وما من سجايا مثلي الإفكُ والحُوبُ**[2]

2- إعمال (لا) في المعرفة.

تعمل (لا) عند الجمهورعمل (ليس) بنفس الشروط السابقة ما عدا الشرط الأول ، وهو عدم الاقتران بـ (إنْ)؛ « لأن (إنْ) لا تزاد بعد (لا) أصلا »[3]، وبشرط « أن يكون المعمولان نكرتين ، نحو : (لا أحد أفضل منك) »[4].

وهذا الشرط الأخير هو مذهب الجمهور، وذهب ابن جني[5]، وابن الشجري [6]إلى جواز عملها في المعرفة، « وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة الجعدي[7]: [الطويل]

وَحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا عَنْ حُبِّها متراخيا

وعليه بنى المتنبي[8] قوله: [الطويل]

إذا الجودُ لَمْ يُرْزَقْ خلاصاً مِنَ الأذَى **فلا الحمدُ مكسوباً ولا المالُ باقيا** »[9]

وقد جاءت (لا) في الديوان عاملة في المعرفة، كما في قول ابن هانيء يمدح يحي بن علي الأندلسي: [الطويل]

غَمَرْتَ نَدًى جَزْلاً فلا البرقُ خُلَّباً لديكَ **ولا المزنُ الكنهورُ زِبْرِجا**[10]

---

(1) الديوان ص96 ، 97 .
(2) الديوان ص40 ، الحوب: الإثم.
(3) شرح التصريح على التوضيح 1/ 199 .
(4) شرح التصريح على التوضيح 1/ 199 .
(5) انظر: الهمع 1/ 125 .
(6) انظر: أمالي ابن الشجري 1/ 431 ، 432 .
(7) هو النابغة الجعدي، انظر: ديوانه ص186 .
(8) انظر: ديوانه ص442 .
(9) مغني اللبيب 1/ 240 .
(10) الديوان ص67 ، الكنهور: السحاب المتراكم، الزِّبرج: السحاب الرقيق.

كما وردت عاملة في النكرة وفقا لما ذكره الجمهور، وذلك في قوله: [الرمل]

لا مزارٌ منكم يدنو **سوى** أن أرى أعلامَ هَضْبٍ ونجادِ[1]

كما ورد تقديم خبرها وهو جار ومجرور على اسمها في قوله: [الطويل]

وما قصدُ مثلي في القصيد ضراعةٌ **ولا من خلالي فيه حرص** وترغيب[2]

فِيجوز هنا إعمالها مع تقدم الخبر وهو جار ومجرور على رأي ابن عصفور كما في (ما).

3-دلالة (لا) العاملة عمل ليس.

يلاحظ مما سبق أن ابن هانيء لا يلتزم بإيراد التركيب وفقا لما ارتضاه جمهور النحاة، فهو قد يأتي بتركيب من القليل الذي لم يعول عليه النحاة في بناء القاعدة، وأجازه عدد قليل من النحاة، وينبغي ألا ينظر إلى ذلك على أنه عدم التزام من الشاعر بالقواعد النحوية، بل ينبغي أن توجه العناية إلى استخلاص دلالة ذلك التركيب في ضوء السياق الوارد فيه؛ لأن هذا التركيب وإن كان من القليل الذي لا يعول عليه في بناء القاعدة، إلا أنه يشترك مع الكثير في أنه فصيح ، والشاعر لا يوجه عنايته إلى اختيار التركيب الموافق للأعم الأغلب بقدر ما يوجهها إلى اختيار ما يتلاءم مع السياق، ولا عيب في ذلك ؛ لأن كل ما في الأمر أن النحاة بنوا القاعدة على الأغلب الأعم ، وهذا لا يعني أن القليل المخالف للأغلب الأعم أقل فصاحة، ولو وصل إلى حد الكثرة لبنى عليه النحاة قاعدة أيضا.

و(لا) العاملة عمل ليس قد تكون لنفي الوحدة، وقد تكون لنفي الجنس، يقول ابن هشام: « وغلط كثير من الناس، فزعموا أن العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، ويرد عليهم نحو قوله: [الطويل]

تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا **ولا وَزَرٌ ممَّا قَضَى اللهُ واقيا** » [3]

« فإن سياق البيت يقتضي أن تكون (لا) لنفي الجنس » [4].

([1]) الديوان ص114 .

([2]) الديوان ص40 .

([3]) مغني اللبيب 1/ 240 ، وقد ورد البيت به وبشرح التسهيل 1/ 376 ، وبشرح الشواهد للعيني أسفل شرح الأشموني 1/ 253 بلا نسبة.

([4]) قواعد العربية د/ أحمد محمد عبد الراضي ص63 .

وهي تحتمل هاتين الدلالتين ما لم توجد قرينة تحدد إحداهما.

ففي الأبيات السابقة لابن هاني يدل السياق على أن (لا) لنفي جنس البرق، والمزار، والحرص.

ثالثا- (كاد وأخواتها).

1-دلالة (كاد)، ودخول (أنْ) على خبرها.

(كاد) من الأفعال الناسخة التي ترفع المبتدأ اسما لها، وتنصب الخبر، فهي من أخوات (كان)، ولكن يشترط في خبرها أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع.

أما اقتران خبرها بـ (أنْ) ، فذهب سيبويه إلى أن اقتران الخبر بـ (أنْ) مما خص به الشعر[1]،وذهب المبرد إلى وجوب تجرده منها،وعد اقترانه بها من الضرورة،يقول:« وهي للمقاربة، وهي فعل، تقول: (كاد العروس يكون أميرا) و(كاد النعام يطير) ... فلا تذكر خبرها إلا فعلا؛ لأنها لمقاربة الفعل في ذاته، فهي بمنزلة قولك: جعل يقول، وأخذ يقول، وكرب يقول، إلا أن يضطر شاعر، فإن اضطر جاز له ما جاز في (لعل)، قال الشاعر[2]: [من الرجز]

قَدْ كادَ مِنْ طولِ البلى أنْ يَمْصَحا »[3].

أما الرضي فعد اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) جائزا[4]، وقال ابن مالك: « والصحيح جواز وقوعه، إلا أن وقوعه غير مقرون بـ (أن) أكثر وأشهر من وقوعه مقرونا بـ(أنْ)، ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ (أنْ) »[5]، واستشهد بما جاء في حديث عمر – رضي الله عنه: « ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب »[6].

وعن سبب تجرد خبر كاد من (أنْ) يقول الشيخ خالد الأزهري: « وكاد وكرب بالعكس ، فيكون الغالب في خبرهما التجرد من (أنْ)؛ لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه، فلم يناسب خبرهما أن يقترن بـ (أنْ) غالبا، ويقل

([1]) الكتاب 3/ 160 .

([2]) هو رؤبة، انظر: الكتاب 3/ 160 ، وشرح المفصل 7 / 121 .

([3]) المقتضب 3/ 74 ، 75 .

([4]) شرح الرضي 2/ 304 ، وهو يقدر- في حالة دخول (أنْ) على الخبر – حرف جر، فالتقدير عنده في : (كاد زيد أن يقوم): (كاد زيد من أن يقوم)، ثم حذف حرف الجر قياسا قبل (أنْ)، انظر: شرح الرضي 1/ 305 .

([5]) شواهد التوضيح والتصحيح ص99 .

([6]) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الأذان، باب: قول الرجل ما صلينا، حديث رقم (641).

اقترانه بـ (أنْ) نظرا إلى أصلها »[1].

فعلة عدم اقتران خبر (كاد) بـ (أنْ) في الغالب ، هو التعارض بين دلالة (كاد) وما تدل عليه (أنْ)؛ فالأولى تدل على شدة مقاربة الفعل، والثانية تدل على الاستقبال، ومن ثم تعارض المعنيان.

وأكثر ما جاءت (كاد) في الديوان مجيئها بدون (أنْ) مع خبرها، وذلك لدلالة كاد في ذلك على قرب وقوع الخبر، كما في قول ابن هانيء يصف الخيل: [المتقارب]

تكادُ تُحِسُّ **اختلاجَ الظنو** نِ بين الضلوعِ وبين الحَشَى[2]

وقوله: [الكامل]

ويكادُ **فولاذُ الحديدِ مَعْ** المُهَجات والعَبَرَات **يبتدرُ**[3]

وقوله يمدح القائد جوهرا: [الطويل]

وإنَّ بنا شَوْقاً إليه ولَوْعةً **تكاد** لها أكبادُنا **تَتَصَدَّعُ**[4]

وقوله: [الكامل]

تغدو عليها الشمسُ بازغةً فتحِجُّ ناسكةً وتَعْتَمِرُ

وتكاد تَذْهَلُ **عَنْ مطالعِها** مما تُراوحُها وتَبْتَكِرُ[5]

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

في كلِّ يومٍ لا تزالُ تحيَّةٌ كرمٍ يَخِبُّ بها رسولٌ مُجْتَبَي

فتكاد تُبْلِغُنِي **إليه تَشَوُّقا** **وتكاد تحملني** إليه تَطَرُّبا[6]

فخبر (كاد) في كل ذلك مجرد من (أنْ)، وهذا هو الأكثر فيها، وتدل في هذه الحالة

---

(1) شرح التصريح على التوضيح 1/ 207 .

(2) الديوان ص21 ، يبتدر: من ابتدرت عيناه: سالتا بالدموع.

(3) الديوان ص169 .

(4) الديوان ص197 .

(5) الديوان ص168 ، الضمير في (عليها) يعود على البَنِيَّة المذكور قبل هذا البيت، والمراد بها القبر الذي يضم والدة جعفر بن علي.

(6) الديوان ص46 .

على شدة مقاربة الفعل.

وإذا كان دخول (أنْ) على خبر (كاد) قليلا، فإن النحاة لم يغفلوا الدلالة التي تحققها (كاد) في هذه الحالة، فذكروا أنها تدل حينئذ على تراخي وقوع الخبر، أي أنها تكون شبيهة بـ (عسى) عند دخول (أنْ) على خبرها ، كما شبهت (عسى) بـ (كاد) في تجرد الخبر من (أنْ) عند إرادة تقريب حصول الخبر، يقول ابن يعيش: « إن الأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أنْ) لما فيها من الطمع والإشفاق، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال، و(أنْ) مؤذنة بالاستقبال، وأصل (كاد) ان لا يكون في خبرها (أنْ)؛ لأن المراد بها قرب حصول الخبر في الحال، إلا أنه قد تشبه (عسى) بـ (كاد) ، فينزع من خبرها (أنْ)...، وقد تشبه (كاد) بـ (عسى)، فيشفع خبرها بـ (أنْ)، فيقال: (كاد زيد أن يقوم)، وقد جاء في الحديث (كاد الفقر أن يكون كفرا) [1]، فحملوا كل واحد من الفعلين على الآخر؛ لتقارب معنيهما، وطريق الحمل والمقاربة أن (عسى) معناها الاستقبال، وقد يكون بعض المستقبل أقرب إلى الحال من بعض، فإا قال: (عسى زيد يقوم)، فكأنه قرب حتى أشبه قرب (كاد)، وإذا أدخلوا (أنْ) في خبر (كاد)، فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه (عسى) » [2].

ومما جاء في الديوان مقرونا بـ (أنْ) قول ابن هانيء يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

وكأنَّما طَبَعُوا له مِنْ لَحْظِه سيفا رقيقَ الشفرتين مُشَطَّبا

قَدْ ماجَ حتَّى كادَ يسقطُ نصفُه وألين حتى **كاد أنْ يتسربا**

خالستُه نظرا وكان مُورَّدا فاحمرَّ حتَّى **كادَ أنْ يَتَلَهبَّا**[3]

وقوله: [الكامل]

قَدْ سِرْتُ في الميدانِ يومَ طرادِهم فعجبتُ حتَّى **كِدْتُ أنْ لا أعْجَبَا**[4]

فاقتران خبر (كاد) هنا بـ (أنْ) خاص بالشعر عند سيبويه، ضرورة عند المبرد، جائز على قلة عند ابن مالك.

---

(1) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان، حديث رقم: (6336).

(2) شرح المفصل 7 / 121 ، 122 .

(3) الديوان ص45 ، مشطب: فيه خطوط في نصله، يتسرب: يسيل كالماء، خالسته نظرا: نظرت إليه على عجل.

(4) الديوان ص44 ، يوم طرادهم: أي يوم طرد جعفر بن علي للأعداء.

وأرى أن الدلالة التي ذكرها ابن يعيش لدخول (أنْ) في الخبر يجب ألا نخضع كل نص لها دون النظر إلى سياقه، وهذا ينطبق على الأبيات السابقة لابن هانيء، فلا يجوز اعتبار دخول (أنْ) هنا للدلالة على بعد حصول الخبر، لأن هذه كنايات عن قوة السيف كما في البيت الثاني، وعن قوة الخليفة كما في البيت الثالث، وعن شدة التعجب كما في البيت الرابع، ومن ثم يليق بهذه الكنايات أن يكون المقصود قرب وقوع خبر (كاد)، ومن ثم تكون (أنْ) فيما سبق للوزن.

وفي البيت الأخير تدل على حصول الخبر، لأنها تدل على قرب حصول عدم التعجب، ولكنه لم يحصل، فنفي النفي إثبات، ومن ثم فالتعجب واقع، وهذا التعبير(حتى كدت أن لا أعجبا) يدل على شدة التعجب، فكأن الأمر المتعجب منه صار حقيقة وأمرا ثابتا لا يدعو إلى التعجب، وهذا أبلغ في التعجب.

ودخول النفي هنا بعد (كاد) لا يفترق عن دخوله قبله، يقول ابن يعيش بصدد قوله تعالى: ﴿ **إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يراها** ﴾[1]: « فإذا أدخل النفي على (كاد) قبلها كان أو بعدها، لم يكن إلا لنفي الخبر، كأنك قلت: يكاد لا يراها، فـ (كاد) هذه إذا استعملت بلفظ الإيجاب كان الفعل غير واقع، وإذا اقترن بها حرف النفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع، هذا مقتضى اللفظ فيها، وعليه المعنى »[2].

رابعا- (إن وأخواتها).

1- دلالتها.

تدخل (إنَّ وأخواتها) على المبتدأ والخبر فتنسخ حكمهما، حيث تنصب المبتدأ اسما لها، وترفع الخبر خبرا لها، وبالإضافة إلى ذلك تضيف إلى التركيب معنى جديدا ، قد يتدخل السياق في تحديده، وذلك في حالة الأحرف التي لها أكثر من معنى.

وقد ذكر النحاة دلالة أو أكثر لكل حرف من هذه الحروف، فذكروا أن (إنَّ – أنْ) تفيدان « توكيد النسبة بين الجزأين ، ونفي الشك عنها، ونفي الإنكار لها، بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها، فإن كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة، وإا كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها، وإن كان منكرا لها فهما لنفي الإنكار لها، فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن، ولنفي الإنكار واجب، ولغيرهما لا ولا »[3].

([1]) النور: 40 .

([2]) شرح المفصل 7/ 125 .

([3]) شرح التصريح على التوضيح 1 / 211 .

أي أن (إنَّ – أنْ) يأتيان للتأكيد في كل الحالات، وهذا التأكيد إما أن يكون مطلقا، وإما أن يكون لنفي الشك، وإما لنفي الإنكار، وذلك بحسب حال المخاطب.

وذكر الجمهور أن (كأنَّ) الغالب عليها إفادة التشبيه مطلقا[1]، وقال الكوفيون والزجاجي: « إن كان خبرها اسما جامدا كانت للتشبيه، وإن كان مشتقا كانت للشك، بمنزلة (ظننت)، وإلى هذا ذهب ابن الطراوة وابن السيد »[2].

قال ابن السيد: « إذا كان خبرها فعلا، أو جملة ، أو صفة، فهي للظن والحسبان نحو: (كأنَّ زيدا قام)، و(كأن زيدا أبوه قائم)، و(كأن زيدا قائم) »[3].

وقد أول ذلك الجمهور، وقالوا إنها تفيد التشبيه.

وأرى أنه يجب الاحتكام إلى السياق في تحديد دلالة (كأن) إذا كان خبرها غير جامد، فقد تكون للظن، وقد تكون للتشبيه، ولا ينبغي أن ننظر إلى أمثلة كالتي ذكرها ابن السيد مجردة عن سياقها، فقد تأتي هذه الأمثلة في سياقات يراد فيها التشبيه، وقد تأتي في سياقات أخرى يراد فيها الظن.

ويمكن تطبيق ذلك على ما جاء في ديوان ابن هانيء، ففي قوله يصف الخمر: [الوافر]

كأنَّ حبابَها حَرَزَاتُ دُرٍّ عَلَتْ ذَهَباً بأقداحِ النُّضارِ[4]

وقوله: [الكامل]

وحَنَوا على جَمْرٍ ضُلُوعَهم فكأنَّما أنفاسُهم شَرَرُ[5]

وقوله يصف إحدى الليالي وسرعة انقضائها: [الكامل]

حَتَّى بَدَتْ والبدرِ في سِربالِها فكأنَّها خيفانةٌ صدراءُ

ثم انتحى فيها الصديعُ فأدبرَتْ فكأنَّها وحشيةٌ عَفْراءُ[6]

([1]) اتظر مغني اللبيب: 1/ 292 .

([2]) الجنى الداني ص572 .

([3]) الهمع 1/ 133 .

([4]) الديوان ص174 .

([5]) الديوان ص169 .

([6]) الديوان ص132 .

فخبر (كأن) هنا جامد، وقد أفادت التشبيه.

وفي قوله يمدح المعز: [البسيط]

كأنَّ حِلْمَكَ أرسى الأرضَ أو عُقِدَتْ ... به نواصي ذُرى أعلامِها القُودِ[1]

وقوله عن محبوبته: [الكامل]

وغَدَتْ مُمَنَّعَةَ القبابِ كأنَّها ... بين الحِجالِ **فريدةٌ عَصْماءُ**[2]

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الطويل]

نظمتُ رقيقَ الشِّعرِ فيك وجزلَه

سقيتَ أعاديك الذُّعافَ مُثَمَّلاً

كأنِّي بالمُرجانِ والدرِّ عابثُ

كأنَّ حُبابَ الرَّمْلِ مِنْ فِيَّ نافثُ[3]

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

أنْظُرْ إليه كأنَّه مُتَنَصِّلٌ ... بجفونِه ولَقَدْ يكونُ المُذْنبا[4]

وقوله: [المتقارب]

وَقَدْ أُهْبِطَ الغيثُ غَضَّ الجَمِ

كأنَّ المجامرَ أذْكَيْنه

يمِ غَضَّ الأسِرَّةِ غَضَّ النَّدى

أوِ اغْتَبَقَ الخمرَ حتى انْتَشَى[5]

وقوله يصف النرجس ، والورد الأحمر، والياسمين الأبيض على الترتيب: [الكامل]

فكأن هذا عاشق وكأن ذا

كَ مُعَشَقٌ وكأنَّ ذاك رقيبُ[6]

فخبر (كأن) في هذه الأبيات ليس جامدا، ومع ذلك أفادت التشبيه؛ لأن المعنى عليه، ولا يصح أن تكون بمعنى الظن؛ لأن ذلك يتنافى مع سياق هذه الأبيات.

---

(1) الديوان ص95 ، القود جمع قوداء، وهي الثنية العالية من العَلَم.

(2) الديوان ص10 .

(3) الديوان ص64 ، الذعاف: السم، المُثَمَّل: المنقع حتى اختمر، الحباب: الحية، والشاعر هنا يخاطب جعفر بن علي.

(4) الديوان ص45 .

(5) الديوان ص21 ، غَضّ الجميم: كثير النبت، الأسرة: أوساط الرياض، جمع سرار، والمجامر جمع مجمر، وهو ما يجعل فيه النار والبخور للتبخر.

(6) الديوان ص58 .

openkan.com

ومن ثم فإن ما ذكره الكوفيون والزجاجي وابن الطراوة وابن السيد من أن (كأن) تفيد الظن إذا كان خبرها غير جامد مقيد بالسياق، كما أن ما ذكره الجمهور من أنها في هذه الحالة تدل على التشبيه مقيد أيضا بالسياق، فهو الذي يحدد أحد المعنيين .

كما ذكر الكوفيون لها أيضا معنى التحقيق، « وأنشدوا عليه : [الوافر]

فأصبحَ بطنُ مكّةَ مُقشعِرّاً **كأنّ الأرضَ ليس بها هشامُ**[1]

أي لأن الأرض؛ إذ لا يكون تشبيهاً؛ لأنه ليس في الأرض حقيقة »[2].

كما ذكروا لها أيضا معنى التقريب،« وحملوا عليه: (كأنَّك بالشتاءِ مُقبلٌ)،و(كأنك بالفرج آتٍ)،و(كأنك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزلْ)،وقول الحريري:(كأني بكَ تنحطُّ)»[3] .

أما (ليت) فهي للتمني، المتعلق بالمستحيل غالبا، وبالممكن قليلا[4]، ولا يكون في الواجب، فلا يجوز أن يقال: (ليت غدا يجيء)[5].

وقد جاءت في الديوان لتمني حصول المستحيل،وذلك في قول ابن هانيء: [الطويل]

فليت مشيبا لا يزال ولم أقل **بكاظمة ليت الشبابَ يعودُ**[6]

فالمشيب لا يمكن أن يستمر، لأن الإنسان لا بد أن يموت، كما أن الشباب لا يمكن عودته، فالأمران يستحيل تحققهما.

وأما (لعل) فهي للتوقع: «وهو: ترجّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو: (لعل الحبيب واصل)، و(لعل الرقيبَ حاصل)، وتختص بالممكن »[7]، ومعنى ذلك أن « التوقع شامل للترجي في المحبوب، وشامل للإشفاق في المكروه، فيكون الإشفاق نوعا من التوقع....غاية الأمر أن الإشفاق يصاحبه... فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لحصول الخبر خائفا من

---

(1) هو لعبد الله بن ثور الخفاجي، انظر: الجنى الداني ص571 ، وثمار القلوب في المضاف والمنسوب للثعالبي ص298 .

(2) مغني اللبيب 1/ 192 .

(3) مغني اللبيب 1/ 192 .

(4) انظر: السابق 1/ 285 ، وانظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 212 .

(5) انظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 212 .

(6) الديوان ص96 .

(7) مغني اللبيب 1/ 287 .

وقوعه))[1].

وقد جاءت (لعل) في الديوان للرجاء،وذلك في قول ابن هانيء يهجو الوهراني: [الطويل]

لعلَّكَ مُودٍ أنْ تَقَاذَفَ شأوُه إلى أمدٍ أعيا عليكَ تَعَلُّقُهْ[2]

فهو يتوقع هلاك الوهراني مع رجاء ذلك، بسبب عدم استطاعته الوصول إلى ما بلغه إبراهيم بن علي من علو ورفعة.

وقد جاءت للإشفاق في قوله يصف حيرته في معرفة منزل الأحبة: [الطويل]

لعل ثرى الوادي **الذي كنتُ مرة** أزورهم فيه **تَضَوَّعَ للسَّفْرِ**[3]

وفي قوله: [الطويل]

ولكنْ لعلَّ الجاثليقَ يَغُرُّه على حَلَبٍ نَهْبٍ هنالك منهوبُ[4]

فهو يتوقع ذلك مع الخوف منه.

أما قوله في مدح أبي الفرج محمد بن عمر الشيباني: [البسيط]

لعلَّ غيرَك يرجو **أنْ يكونَ له** علو ذكرك في ذا الجَحْفَلِ اللَّجِبِ[5]

فأرى أن (لعل) هنا للتوقع فقط، دون ترجي، أو إشفاق، فليس المراد أن الشاعر يتوقع ذلك مع رجائه حصوله، وليس المراد أيضا أن يتوقع ذلك مع خوفه من حصوله، فهو يقول عقب هذا البيت: [البسيط]

هيهات تأبى عليهم ذاك واحدة أنْ لا تدورَ رَحَى إلا على قُطُبِ

فهو يمدح أبا الفرج، ويقول إن ذلك ممتنع عليهم، لأن الأمور لا تدور إلا بالممدوح[6] فليست غاية الشاعر من ذلك التعبير عن خوفه من رجائهم أن يتحقق، ولكن غايته القول بأنه

([1]) حاشية يس على شرح التصريح 1/ 213 .

([2]) الديوان ص223 .

([3]) الديوان ص153 .

([4]) الديوان ص37 .

([5]) الديوان ص54 .

([6]) انظر : الديوان ص55 ، الهامش رقم (1) .

يحتمل أن يصدر منهم ذلك الرجاء، وحينئذ لا يمكن أن يتحقق ؛ لأن الأمور لا تدور إلا بالممدوح.

فالمناسب أن تكون (لعل) لتوقع حصول ذلك منهم فقط دون رجاء أو إشفاق.

ولا يصح أن تكون محمولة على الرجاء منهم؛ لأنه لو كان كذلك لما كان هناك فائدة من ذكر (يرجو) بعد ذلك.

وأثبت لها الأخفش والكسائي معنى التعليل، « وهو: ترجّي المحبوب والإشفاق من المكروه، نحو لعل الحبيب واصل، ولعل الرقيبَ حاصل وتختص بالممكن »[1].

كما أثبت لها الكوفيون معنى الاستفهام «ولهذا عُلِّقَ بها الفعل في نحو: ﴿ **لا تَدْري لَعَلّ اللهَ يُحدثُ بعدَ ذلك أمراً** ﴾[2]، ونحو: ﴿ **وما يُدريكَ لعلّهُ يزّكّى**﴾[3] »[4].

وأما (لكن) فالمشهور فيها أنها تفيد الاستدراك، «وفُسِّرَ بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلامٌ مُناقض لما بعدها نحو: (ما هذا ساكناً لكنه متحرك)، أو ضد له نحو: (ما هذا أبيضَ لكنه أسود)، قيل: أو خلاف نحو: (ما زيد قائماً لكنه شاربٌ)، وقيل: لا يجوز ذلك »[5] .

« وذكر ابن مالك وصاحب البسيط أنها للتأكيد أيضا قال في البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم فإنه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو: (ما قائم زيد لكن عمرا قاعد)، لما قيل: (ما قائم زيد) فكأنه يوهم أن عمرا مثله لشبه بينهما أو ملابسة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك، ونحو: (لو قام فلان لقمت لكنه لم يقم)، فأكدت (لكن) ما دلت عليه (لو) وكأنها في المعنى مخرجة لما دخل في الأول توهما ولذا لا يقع بين وفاقين »[6].

وذهب ابن عصفور إلى أنها للتوكيد دائما مثل (إنَّ)، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك[7].

والملاحظ أنهم ذكروا مفهومين للاستدراك، والحق أن مفهوم الاستدراك يتحدد بناء على

([1]) مغني اللبيب 1/ 288 .
([2]) الطلاق: 1 .
([3]) عبس: 3 .
([4]) مغني اللبيب 1/ 288 .
([5]) مغني اللبيب 1/ 290 .
([6]) الهمع: 1/ 133 .
([7]) مغني اللبيب 1/ 291 .

السياق والتركيب الواردة فيه (لكنْ)، فالتعريف الذي ذكره صاحب البسيط لا ينطبق على كل تركيب.

كما أن السياق هو الذي يحدد ما إذا كانت (لكنْ) تدل على الاستدراك ، أو التوكيد فقط.

وقد جاءت في الديوان (لكنْ) مفيدة لمعنى الاستدراك، كما في قوله يمدح المعز: [المتقارب]

ولم يحْكِك الغيثُ في نائلٍ ولكنْ رأى شيمةً فاقتدى[1]

جاءت (لكن) هنا لتثبت لما بعدها خلاف ما قبلها، فالغيث لم يحاك، وإنما اقتدى بشيمة المعز.

وقوله يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

ليس التَّعَجُّبُ مِنْ بحارِك إنّـَني قِسْتُ البحارَ بها فكُنَّ سرابا

لكنْ مِنَ القَدَرِ الذي هو سابقٌ إنْ كان أحصى ما وهبتَ حسابا[2]

ف (لكن) هنا أيضا أثبتت لما بعدها خلاف ما قبلها، فالتعجب ليس من البحار ، وإنما من القدر.

وقوله يمدح المعز: [الطويل]

أغيرَ الذي قَدْ خُطَّ في اللوحِ أبْتَغِي مديحا له إنِّي إذاً لَعَنودُ

وهل يستوي وحيٌ مِنَ اللهِ مُنَزَّلٌ وقافيةٌ في الغابرينَ شَرُودُ

ولكنْ رأيتُ الشِّعرَ سنةُ مَنْ خَلا له رَجَزٌ ما ينقضي وقَصيدُ [3]

فالمعنى: (لا أبتغي مديحا غيرَ الذي خُطَّ في اللوحِ)، فالاستفهام للنفي ، فهذا قد يتوهم منه انصرافه عن الشعر، فجاءت (لكن) لرفع توهم ثبوت ذلك ، مع تضمن التركيب لمعنى التعليل، كأنه يعلل لذلك بأنه وجد الشعر سنة من خلا.

خامسا– دلالة (لا) النافية للجنس، وعملها.

([1]) الديوان ص26 .

([2]) الديوان ص53 .

([3]) الديوان ص98 .

تعمل (لا) عمل (إن) بشروط[1]:

1-أن تكون نصا في نفي الجنس.

2-أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

3-ألا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

4-ألا تكرر، فإن كررت جاز إعمالها، وإهمالها.

وقد جاءت (لا) عاملة عمل (إن) في الديوان، لتوافر الشروط السابقة، كما في قول ابن هانيء: [الطويل]

فلمَّا رأَوا أنْ لا مَفَرَّ لهارِبٍ وأبَدَتْ لهم أمُّ المنيَّةِ مَكْلَحا

صَفَحَتَ عَنِ الجانينِ مَنًّا ورأفةً[2]

وقوله: [الطويل]

فلا شَدوَ إلا مِنْ رَنينِكَ شائقٌ **ولا دَمْعَ إلا مِنْ جُفوني مَسْكُوبُ**

ولا مَدْحَ إلا للمُعِزِّ حقيقةً **يُفَصَّلُ دُرًّا والمديحُ أساليبُ** [3]

وقوله: [الطويل]

ولا خيرَ في الدنيا **إذا لَمْ يَفُزْ بها** مليكٌ مُفَدًّى في اقتبالِ مِنَ الْعُمْرِ[4]

ف (لا) هنا نصٌّ في نفي الجنس، ولم تكرر، وجاء اسمها نكرة، ولم يفصل بينها وبينه بفاصل، ومن ثم عملت عمل (إنَّ)، واسمها في الأبيات السابقة على الترتيب: (مفر – شدو – دمع – مدح – خير)، وهو مبني على الفتح في محل نصب.

والخبر في البيت الأول والثاني والرابع على الترتيب: (لهارب – شائق – مسكوب – في الدنيا).

أما الخبر في البيت الثالث فهو محذوف، ويمكن ان يقدر بـ (ولا مدح لأحد إلا للمعز).

وقد حذف الخبر هنا لدلالة السياق عليه، وهذا جائز، جاء في شرح التصريح: « وإذا عُلِمَ

([1]) انظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 235 ، وما بعدها .

([2]) الديوان ص81 .

([3]) الديوان ص36 .

([4]) الديوان ص156 .

من سياق أو غيره فحذفه كثير، نحو: ﴿فلا فَوْتَ ﴾ [1]، أي: لهم، ﴿ **قالوا لا ضَيْرَ**﴾[2] ، أي: (علينا)، وحذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون » [3].

ويكثر هذا الحذف مع (إلا)، **يقول أبو حيان:** « وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع (إلا)، نحو: (لا إله إلا الله)، ويضمرون:(في الدنيا)، أو: (لنا)، أو: (في الوجود) » [4].

وقد جاءت (لا) في الديوان أيضا مهملة جوازا، وذلك لتكرارها، كما في قول ابن هانيء: [البسيط]

كأنما هي أنفاسُ المعزِّ سَرَتْ **لا شبهةٌ للندى فيها ولا غلطُ**[5]

وقوله: [الكامل]

ها إنَّها كأسٌ بَشِعْتُ بها **لا ملجأٌ منها ولا وزرُ**[6]

ف (لا) هنا دخلت على نكرة، ولكن كررت، ومن ثم جاز إعمالها، وإهمالها، وقد جاءت على الإهمال.

ولا يجوز اعتبارها عاملة عمل ليس؛ لأنها لو كانت كذلك لما كررت.

وقد جات أيضا في الديوان مهملة وجوبا لدخولها على المعرفة، ومن ثم وجب تكرارها، وذلك في قوله: [الطويل]

شجاً لِعِداه لا مَزارَ نفوسِهم **قريبٌ ولا الأعمارُ فيهم لوابثُ**[7]

وقوله: [الطويل]

إذا ذكروا آثارَ سيفِك فيهم **فلا القطرُ معدودٌ ولا الرملُ محسوبُ**[8]

وقوله: [الكامل]

([1]) سبأ: 56 .

([2]) الشعراء: 50 .

([3]) شرح التصريح على التوضيح 1/ 246 .

([4]) ارتشاف الضرب 2/ 167 .

([5]) الديوان ص185 ، يقول: إن الريح في الربيع تبعث أنفاسا معطرة كأنما هي انفاس المعز.

([6]) الديوان ص167 ، بشعتُ بها: كرهتها، الوزر: الملجأ.

([7]) الديوان ص63 .

([8]) الديوان ص37 .

بانتْ تَشَنَّى لا الرياحُ تَهُزُّها دوني ولا أنفاسيَ الصعداء[1]

وقوله: [الطويل]

عيونُ الْمَها لا سهمُكن مُلَبَّثٌ ولا أنا مما خامرَ القلبَ لابثُ[2]

ف (لا) هنا دخلت على المعرفة، وهي حينئذ لا تنفي الجنس، ومن ثم أهملت، ووجب تكرارها.

سادسا- (ظن وأخواتها).

1-دلالة أفعال القلوب.

هناك أفعال تدخل على الجملة الاسمية، فتعمل النصب في جزئيها، فيصير المبتدأ مفعولا أولا، ويصير الخبر مفعولا ثانيا، وهي نوعان: أفعال قلبية، وأفعال صيرورة.

والأفعال القلبية نوعان: أفعال تدل على العلم واليقين، وأفعال تدل على الظن والرجحان.

وحين تدخل هذه الأفعال القلبية على الجملة الاسمية فإنها تفيد « تعيين الاعتقاد الذي هي عنه، أي تلك الجملة صادرة عن ذلك الاعتقاد... ففي قولك: (علمت زيدا قائما)، حكمك بالقيام الذي هو مضمون الخبر، على المبتدأ، الذي هو زيد، صادر عن علم، وفي (ظننت زيدا قائما): عن ظن» [3] .

وفيما يلي أذكر ما جاء من هذه الأفعال في الديوان:

1-(رأى): وهي قد تكون علمية، وقد تكون بمعنى الرؤية البصرية، وقد تكون بمعنى الرؤية الحلمية، وغير ذلك من المعاني[4] والمقصود بها هنا الرؤية العلمية، فهي التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، كما في قول ابن هانيء: [الكامل]

والذنبُ في مَدْحٍ رأيتُك فوقَه أيُّ الرجالِ يقالُ فيكَ أصابا[5]

ف (رأى) هنا علمية، لأنه لا يتصور أن يكون الشاعر قد قصد الرؤية البصرية للمدوح

([1]) الديوان ص10 .

([2]) الديوان ص61.

([3]) شرح الرضي على الكافية 2 / 279 .

([4]) انظر: شرح التصريح على التوضيح 1/ 250 .

([5]) الديوان ص53.

فوق المدح، ولكن المقصود أن علو الممدوح عن أي مدح أمر صادر عن علم ويقين من الشاعر.

2-(ظن)، كما في قول ابن هانيء: [المتقارب]

وراعى النجومَ فأغْشَيْنَه فبات **يظن الثريا السهى**[1]

3-(حسب)، كما في قول ابن هانيء يمدح جعفر بن علي: [الكامل]

وسمعتُ فيها كُلَّ خطبة فيصلٍ حَتَّى **حَسِبْتُ ملوكها أعرابا**

ورأيت أجبل أرضها منقادة **فحسِبْتُها مَدَّتْ إليكَ رِقابَا**

ما كنتُ أحْسَبُ أنْ أرَى بشراً كذا ليثاً ولا دِرْعا يُسَمَّى غابا[2]

وقوله يتغزل بمحبوبته: [الكامل]

حَسِبُوا التَّكَحُّلَ في عيونِكِ حِلْيَةً تالله ما بأكُفِّهم كحلوكِ[3]

وأرى أن للفعلين (ظن)، و(حسب) في المواضع التي دخلا فيها على جملة اسمية، والعلاقة بين طرفيها التشبيه، قيمةً دلالية، حيث صارت علاقة التشبيه بين طرفي الجملة الاسمية في ذهن الشاعر أمرا يسوقه على سبيل الترجيح، وهذا أبلغ من التشبيه، فالشاعر لا يقتصر على تشبيه الثريا بالسهى، ولا تشبيه الملوك بالأعراب، ولا تشبيه الأجبل بأنها مدت إلى الممدوح رقابا، ولا تشبيه التكحل بالحلية، وإنما يذكر هذه الأمور على سبيل الترجيح، وكأنها صارت قريبة من الواقع.

ويلاحظ أن (أنْ) والفعل في قوله: (ما كنت أحسب أن أرى) قد سدت مسد المفعولين، وهذا جائز، كما يكثر ذلك أيضا في (زعم)، سواء كانت (أنْ) بالتخفيف، أو بالتشديد[4]، فالتخفيف كما في قوله تعالى: ﴿ **زَعَمَ الذينَ كفروا أنْ لَنْ يُبْعَثُوا** ﴾[5].

والتشديد كما في قول كثير عزة: [الطويل]

وقَدْ زَعَمَتْ أني تَغَيَّرْتُ **بعدَها** ومن ذا الذي يا عز لا يتغيرُ

---

(1) الديوان ص28 .
(2) الديوان ص51 ، 52 .
(3) الديوان ص252 .
(4) شرح التصريح على التوضيح 1/ 248 .
(5) التغابن: 7 .

ومن ذلك أيضا قول ابن هانيء: [البسيط]

صَحَّفْتُمُ اللفظَ والمعنى عليه معاً في حالةٍ وزعمتم أنَّه حَصَرَا[1]

2-حذف أحد المفعولين:

ذكر النحاة أنه يجوز حذف مفعولي أفعال القلوب بشرط وجود قرينة ، يقول الرضي: « اعلم أن حذف المفعولين معا في باب أعطيت، يجوز بلا قرينة دالة على تعينهما فتحذفهما نسيا منسيا، تقول: (فلان يُعطِي ويكسو)؛ إذ يستفاد من مثله فائدة من دون ذكر المفعولين، بخلاف مفعولي باب علمت وظننت، فإنك لا تحذفهما معا نسيا منسيا، فلا تقول: علمت، ولا: ظننت لعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أن الأنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن، فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين، وأما مع القرينة، فلا بأس بحذفهما، نحو: (مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ)، أي: (يخل مسموعه صادقا)، وقال[2]: [الطويل]

بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهم عاراً عَلَيَّ وتَحْسَبُ » [3]

« وأما حذف أحدهما دون الآخر، فلا شك في قلته، مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبرا، وحذف المبتدأ والخبر، مع القرينة غير قليل، وسبب القلة ههنا، أن المفعولين معا كاسم واحد، إذ مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة، كما تكرر ذكره، فلو حذفت أحدهما، كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا كله، فقد ورد ذلك مع القرينة، أما حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿ **ولا يَحْسَبَنَّ الذينَ** ﴾[4]، بالياء، إلى قوله: ﴿ **هو خيرا لهم** ﴾، أي: (بخلهم هو خيرا لهم)، وأما حذف المفعول الثاني، فكما في قوله[5]: [الخفيف]

لا تَخَلْنَا على غَرَائِكَ إنَّا طالما قَدْ وَشَى بنا الأعداءُ

أي: لا تخلنا أذلة، على إغرائك الملك بنا » [6].

([1]) الديوان ص172 ، الضمير في (عليه) يعود على المتنبي، وهذا البيت من قصيدة كتبها ابن هانيء إلى رجل زعم أنه لقي أبا الطيب المتنبي، وقرأ عليه شعره.

([2]) هو الكُمَيْت: زيد بن الأخنس، انظر: الحماسة البصرية 1/ 377 ، ويروى فيها:(يُرَى حُبُّهم).

([3]) شرح الرضي 2/ 279 .

([4]) آل عمران: 180 .

([5]) هو: الحارث بن حلزة، انظر: ديوانه ص68 ، والرواية في الديوان هي:

لا تَخَلْنَا على غَرَائِكَ إنَّا * قَبْلَ ما قد وشى بنا الأعداءُ**

([6]) شرح الرضي 2/ 279 .

وقد جاء في الديوان حذف أحد المفعولين، وذلك لوجود قرينة دالة عليه، كما في قول ابن هانيء يتغزل بمحبوبته: [الكامل]

منعوكِ مِنْ سِنَةِ الكرى وسَرَوْا فَلَوْ عَثَرُوا بطيفٍ طارقٍ **ظَنُّوكِ**[1]

فالتقدير: ظنوكِ الطيفَ الطارقَ، والسياق هنا يدل على أن المفعول المحذوف هو الأول، وهو (الطيف)؛ لأن الظن واقع عليه، فهم رأوا أولا الطيف، فظنوه الخليفة، ولم يحدث العكس.

ومن ثم يكون ضمير المخاطب العائد على الخليفة هو المفعول الثاني، وقد تقدم وجوبا؛ لأنه ضمير متصل بالفعل.

تعقيب

يتضح مما سبق العلاقة الوثيقة بين بنية الجملة الاسمية ومعناها عند ابن هانيء، فتركيب الجملة الاسمية يتغير تبعا لما يريده ابن هانيء من معنى، فهو يقدم ويؤخر ويحذف تبعا لما يقتضيه المعنى .

(1) الديوان ص252 .

obeikan.com